



جامعة مولود معمري - تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية بعد أحداث

11 سبتمبر 2001

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص : دراسات متوسطة

تحت إشراف :

من إعداد الطالبة :

- أ. قصادلي فلة

- شاهين رنا

لجنة المناقشة

1. الأستاذ : جواي مراد رئيسا
2. الأستاذة : قصادلي فلة مشرفا و مقررا
3. الأستاذ: عمرو محمد ممتحنا

تاريخ المناقشة 2018 / 09 / 23

1- التعريف بالموضوع

لقد برز اهتمام الباحثين السياسيين في البعد الأمني للدول خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث عرف مفهوم الأمن تغيير سواء في أبعاده ومستوياته، هذا ما ساهم بدوره في احداث تغييرات في مستويات التهديد ، حيث أن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد أدت الى تغيير كبير في موازين القوى العالمية و في الاستراتيجيات الأمنية للعديد من الدول و قد واكبت تلك الفترة قدوم حزب العدالة و التنمية في تركيا الى سدة الحكم ، و الذي قام منذ وصوله الى احداث تغييرات كبيرة في السياسة التركية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

و تعتبر تركيا دولة إقليمية مهمة في منطقة الشرق الأوسط تسعى إلى كسب نفوذ دائم فيه من خلال العمل على توطيد العلاقات مع الدول المجاورة له ، كما تعمل منذ مجيء حزب العدالة و التنمية بمبدأ تفسير المشكلات مع الدول وبناء مصالح متوافقة والتوجه نحو التنمية والتطور خدمة للأمن والاستقرار . ولكن كما هو معروف سياسيا وعالميا و اقليميا بالنسبة لتركيا ، فان منطقة الشرق الأوسط تشهد العديد من التوترات و انعدام الأمن في عدة مناطق و بروز أشكال متعددة للتهديد في المنطقة ، حيث تشهد مسألة الأزمة السورية و التي لم تحل بعد، القضية الفلسطينية، بروز التنظيم الإرهابي لداعش ، إضافة إلى بروز قوى كبرى جديدة كروسيا و الصين تتنافس فيما بينها على النفوذ في المنطقة.

كل هذه الظروف قد أثرت على البيئة الأمنية المحيطة بتركيا و التي تشكل بذلك ضغوط على سياستها الخارجية و التي تسعى الى التوفيق ما بين سياستها الداخلية و الخارجية و ذلك للحفاظ على استقرارها و أمنها في كلا المستويين .

و من خلال هذه الدراسة سوف نبرز أهم تحولات مفهوم الأمن و التهديد و ابراز أبعادهما ، كما سوف يتم التركيز على أهم التحديات الأمنية الداخلية و الخارجية التي تواجهها تركيا و التي تأثر بدورها على رسم سياستها الخارجية و ذلك خصوصا في ظل النظام الدولي الجديد و حكم حزب العدالة و التنمية .

كما نبحث في هذه الدراسة عن أثر مجيء حزب العدالة و التنمية في سير اتجاهات السياسة الخارجية التركية ، لننظر في الأخير الى جملة من السيناريوهات و الأفاق التي قد تؤول اليها السياسة الخارجية التركية في السنوات القليلة المقبلة .

2- أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في دراسة و تبيان أهم التحديات الداخلية و الخارجية للسياسة الخارجية التركية و التي أثرت و لا زالت تؤثر على بعدها الأمني , و ابراز الفرق الذي أحدثته تركيا في علاقاتها مع الدول الأخرى في ظل مجيئ حزب العدالة و التنمية الذي ساهم في احداث تغييرات عديدة على مستوى السياسة الخارجية التركية من خلال رسمه لمبادئ جديدة من أهمها مبدئ تصفير المشكلات , اضافة الى تبيان تطور الاهتمام التركي في المسائل الأمنية الداخلية و الخارجية نتيجة لما تشهده الدول المحيطة به من ظروف قامت بالتأثير و التأثير به.

3- أسباب اختيار الموضوع

هناك مجموعة من الأسباب التي تنوعت بين أسباب موضوعية و ذاتية وراء اختيار " البعد الأمني للسياسة الخارجية التركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 " كموضوع لهذه الدراسة و يمكن تلخيصها كالتالي:

(أ) الأسباب الموضوعية

- الاهتمام الاكاديميو العلمي بالشأن التركي خصوصا بعد تزايد دورها على الساحة الدولية مؤخرا
- تحقيق تركيا نجاح كبير في مكاسبها الأمنية في السنوات الأخيرة, حيث أنها أصبحت تملك واحدة من أكبر الفواعل المتطورة و القوية في العالم
- حداثة النمط السياسي لتركيا هذا ما يجعل منه موضوع هام و ثري للبحث فيه

(ب) الأسباب الذاتية

- الفضول الدائم و المستمر في الشأن التركي
- الرغبة في الوصول الى معرفة أهداف و عراقيل السياسة الخارجية التركية
- الرغبة في الاثراء المعرفي و الاهتمام الشخصي في معرفة المزيد في هذا الموضوع

4- أدبيات الدراسة

حاولت مجموعة من الدراسات السابقة التطرق الى السياسة الخارجية التركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و من أبرزها :

(أ) دراسة الكاتب خورشيد حسين دلي: تركيا و قضايا السياسة الخارجية و الذي تطرق في هذه الدراسة الى تطور الفضاء التركي حسب المتغيرات و الظروف الاقليمية و الدولية التي شهدها العالم, كما تطرق الى التوجهات السياسة العسكرية و الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية خصوصا بعد الحرب الباردة .

(ب) دراسة الطالب علي سعد سعيد (جامعة الشرق الأوسط , 2014): بعنوان الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط (2002-2013)

الا أن التطور المستمر في الاستراتيجية الأمنية التركية و السياسة الخارجية التركية دفعت من خلال هذه الدراسة الى البحث و التعمق أكثر في البعد الأمني للسياسة الخارجية التركية محاولة تقديم اضافة للموضوع التي يمكن أن يستفيد منها الباحثين مستقبلا كون أن الدراسات تبقى مستمرة و مرتبطة ببعضها البعض, حيث سوف يتم من خلال هذه الدراسات التطرق الى أهم التحديات الأمنية الداخلية و الخارجية التي واجهتها تركيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وصولا الى المرحلة الحالية من خلال ابراز كيفية تعاملها معها و أثرها على سياستها الخارجية .

5- مشكلة البحث

انطلاقا مما سبق ذكره يمكن طرح الاشكالية التالية :

- ما هي مكانة البعد الأمني في رسم السياسة الخارجية التركية ؟
- ومحاولة للإجابة على الاشكالية , نقوم بتفكيكها الى أسئلة فرعية كالتالي :
- ما هي مبادئ السياسة الخارجية التركية ؟
- كيف يؤثر الاستقرار الأمني في نجاح السياسة الخارجية ؟
- ما هي أهم التهديدات الأمنية التركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟

6- الفرضيات:

- كلما عرفت تركيا استقرار أمني و سياسي , كلما كانت سياستها الخارجية موفقة
- كلما توترت العلاقات التركية مع دول الجوار , كلما تراجعت سياستها الخارجية
- ترتبط السياسة الخارجية التركية بالمتغيرات و التحولات الدولية و الاقليمية

7- أهداف الدراسة

- معرفة أهم التغييرات التي أحدثت على السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم
- التعرف على أهم التحديات الأمنية الداخلية و الخارجية التي واجهتها و تواجهها تركيا و كيفية تصديها لها
- أبعاد الدور الاقليمي التركي في ظل الأزمات الراهنة و التطورات المحيطة به
- التوصل الى أهم السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للسياسة الخارجية التركية

8- حدود الدراسة الزمنية و المكانية

- أ) الحدود الزمنية: تشمل هذه الدراسة الفترة الممتدة من 2001 الى 2017 و هي الفترة التي واكبت أحداث 11 سبتمبر و مجيء حزب العدالة و التنمية الى الحكم
- ب) الحدود المكانية: المجال المكاني الذي تختص به هذه الدراسة هي الحدود الجغرافية لدولة تركيا و الدول المجاورة لها

9- مناهج الدراسة

بالنظر إلى أهمية الموضوع وبعده التاريخي وتشابك الأحداث و الظروف السياسية فقد اعتمدنا في دراستنا على المناهج التالية:

(أ) **المنهج التاريخي:** بحيث من خلال هذا المنهج نقوم بمقارنة السياسة الخارجية التركية في فترات مختلفة لمعرفة الأسباب والدوافع من التغييرات و ذلك من خلال ذكر المراحل المختلفة التي مرت بها السياسة الخارجية التركية منذ أحداث 11 سبتمبر التي واكبت فيما بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم وصولاً إلى المرحلة الراهنة

(ب) **المنهج الوصفي:** نقوم بتفكيك مكونات معرفية إلى وحدات لمعرفة مدى ترابط هذه الوحدات مع بعضها البعض و هذا ما تم التطرق إليه من خلال تعريف مفهومي الأمن و التهديد وتبيان تطور وحداتها مع اختلاف المتغيرات المحيطة بهما

(ج) **المنهج المقارن:** لمقارنة الفترات الزمنية المختلفة و تبيان الاختلاف و التشابه بينهم و هو ما تم ذكره في مراحل البعد الأمني للسياسة الخارجية التركية منذ 2001 الى 2017 و المقارنة بين الفترات المختلفة لاستنتاج المسار السياسي لها و مدى اختلافه .

10 - الاطار النظري للدراسة

(أ) **الواقعية الجديدة:** هي عبارة عن مدرسة أو نظرية في حقل العلاقات الدولية، كانت تسعى للتنبؤ والتوقع العلمي من خلال دراسة الواقع الدولي والظواهر الدولية. يركز على النظام الدولي كمستوى للتحليل والدولة كوحدة تحليل وفاعل أساسي في النظام الدولي، ومفهومي الأمن وتوازن القوى. و من خلال الاعتماد على هذه النظرية في الدراسة سوف يتم تسهيل تبويب المعلومات باعتبار الدراسة تعتمد على البعد الأمني و هذا ما تركز عليه النظرية الواقعية في تحليلها , أي تعتبر الواقعية الجديدة نظرية مناسبة لتحليل الدراسة

11 -تقسيمات الدراسة

و عليه سوف نقوم بتقسيم دراستنا الى فصلين كالتالي :

(أ) **الفصل الأول** :بعنوان الاطار النظري و المفاهيمي للتهديد و الأمن مقسم الى ثلاثة مباحث, سوف نتطرق الدراسة في المبحث الأول الى تصنيف مفهوم الأمن بشكله التقليد و الحديث بعد الحرب الباردة, أما في المبحث الثاني فقد تم التركيز على ابعاد الأمن بمفهومه الحديث بعد الحرب الباردة و في المبحث الثالث و الأخير فقد تم التطرق الى مفهوم التهديد و أنواعه خاصة تغير نظرة الدول اليه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

(ب) **الفصل الثاني** :بعنوان البعد الأمني في تركيا في فترة 2001-2017 مقسم الى ثلاثة مباحث , تم التطرق في المبحث الأول الى التحديات الأمنية الداخلية و الخارجية التي واجهتها تركيا في هذه الفترة و مازالت تواجه بعضها حاليا ,أما في المبحث الثاني فقد تم التركيز على مسار السياسة الخارجية التركية في تلك الفترة و التي واكبت مجيء حزب العدالة و التنمية الى الحكم و مدى أثره في سيرها, أما في المبحث الثالث فكان مخصص لنظرة مستقبلية و سيناريوهات متوقعة الى ما قد تؤول اليه السياسة الخارجية التركية في السنوات القليلة المقبلة .

الفصل الاول

الاطار النظري و المفاهيمي للأمن و التهديد

يعتبر الأمن غريزة فطرية لاقت اهتمام الانسان منذ الازل و هو يعتبر ركيزة انسانية لا تقل اهماما عن الركائز الاساسية للحياة اليومية للإنسان , و في المقابل هناك نقيض الامن " التهديد " الذي قد يسلب من الانسان طمأنينته ويعرقل مسار حياته الطبيعية فيغلب عليه الخوف و الرعب الذي يتحول في الاخير الى غياب الأمن.

فيرتبط مفهوم الأمن بالتهديد حيث ان الأمن يعني التحرر من التهديد الذي اصبح يأخذ في عصرنا الحديث عدة ابعاد لا تقتصر على الجانب الانساني فقط بل جوانب اخرى سياسية , اقتصادية , اجتماعية... الخ.

و من خلال تنوع اشكال التهديد مع اختلاف الزمن و ما شهده العالم من احداث وتطورات و تغيرات عدة , دفع هذا المحللين السياسيين الى توسيع مفهوم الامن بعد ان كان في البداية يقتصر على الامن الانساني الى مفاهيم اخرى عدة مواكبة للتغيرات.

لذا سنتطرق الدراسة في هذا الفصل الى كلا المصطلحين الامن و التهديد في اطاريهما النظري و المفاهيمي , و سيتكون الفصل الاول من ثلاث مباحث, حيث سنتطرق في المبحث الاول الى تصنيف مفهوم الامن التقليدي و الحديث (بعد الحرب الباردة), ثم نبحت في المبحث الثاني عن ابعاد الامن بمفهومه الحديث , اما المبحث الثالث و الاخير فسيشمل على مفهوم التهديد وانواعه لنتوصل في نهاية هذا الفصل لاهم الاستنتاجات و النتائج التي تم التوصل اليها بعد التطرق للاطار المفاهيمي و النظري للأمن و التهديد.

المبحث الأول : تصنيف مفهوم الأمن حسب المفهوم التقليدي

أولا : مفهوم الأمن

1) الأمن بالمفهوم التقليدي

يعتبر الأمن من المفاهيم المركبة التي صعب على الباحثين و المحللين السياسيين تحديد مفهوم شامل و كامل له.

فلغة يعتبر الامن انعدام الخوف و الشعور بالطمأنينة و توفيره سؤاء على الصعيد النفسي او الجسدي حالة ضرورية فالشعور , بالأمن يعتبر قيمة انسانية لا تقتصر على شريحة معينة من المجتمع بل يحتاج اليها جميع البشر , و نظرا لصعوبة تحقيقه بصفة كاملة اصبح ينظر اليه كمسالة نسييه يسعى لتعزيز افضل الشروط لتوفيره.

اعتبر الامن احد اسباب نشاه الدولة و تكوينها و يعتبر **توماس هوبز tomas hopes** ان البحث عن الامن قد دفع البشر للانخراط في مجتمعات تتخلى فيها عن جزء من حريتها لصالح سلطه مركزيه موحده, و يعتبر **هوبز hopes** ان سبب نشوء الدول هو حماية شعبها من العدوان الخارجي.

ويعرف **فرانك تريجر frank triger** الامن على انه جوهر العملية الأمنية هو حمايه القيم القومية الحيوية.

و يعرف **عبد الوهاب الكيالي** الامن التقليدي على اساس انه تامين الدولة من الاخطار الداخلية و الخارجية, قد تؤدي بها الى الوقوع تحت السيطرة اجنبيه نتيجة ضغوط خارجيه او انهيار داخلي

أما **هنري كيسنجر henrry casenger** فيعرفه على انه " الأمن هو التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء "

اما **بوث وويلر pouth weller** لا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الامن المستقر الا اذا امتنعوا عن حرمان الاخرين منه وبتحقيق ذلك , اذا نظر الى الامن على انه عملية تحرر.(1)

(1) جمال منصر، تحول في مفهوم الأمن : من أمن الوسائل الى أمن الاهداف ، المتاح بموقع <https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/515-2013-05-02-10-52-41> ، بتاريخ : 06/04/2018 على الساعة 00:52

و من هنا فيرتكز الأمن التقليدي على نقطتين مركزيتين و هما:

اولا: طبيعة التحديات التي تواجهها الدول و المجتمعات

ثانيا: طبيعة التعامل و التفاعل مع هذه التحديات

و يعتبر الامن مفهوم غير ثابت يخضع الى الظروف و المتغيرات سواء المكانية او الزمانية حيث يعتبر غريزة دوائية من خلال سعي الدول الدائم في تقوية نفوذها الامر الذي يزيد عدم شعورها بالامن بدلا من تحقيقه الكامل, و هذا يعود الى... غياب الثقة في العلاقات الدولية الامر الذي يدخلها في دائرة مغلقة لزيادته قوتها مما يؤدي بدوره الى انعدام الامن تلقائيا في دول اخرى تسعى الى تحقيق الامن لذاتها, و تلك الحالة المتصاعدة لانعدام الامن يطلق عليها " المعضلة الأمنية " و يرجع كل من بوث وويلر **pouth weller** نشاء المعضلات الأمنية الى شعور دوله ما بعدم اليقين و الاطمئنان بنوايا العسكرية لدوله اخرى ما ان كانت ذا طابع هجومي او دفاعي, و تعد المعضلة الأمنية أحد الظواهر السياسية التي تخضع لقانون التغير والتفاعل المتبادل مع غيرها من الظواهر ورغم كثرة الدراسات التي عالجت الظاهرة, لا يزال مفهوم الأمن يثير اهتمام الباحثين في المسائل الأمنية, ولا يزال الخلاف مستمرا بشأن المرجعية ووحدة التحليل التي تنطلق منها.(1)

وتحديداً فإنه حينما نبحث في المعضلة الأمنية نجد أن هناك أربعة إشكاليات اساسية و هي:

اولا: طبيعة اللأمن التي يمكن أن نعرف من خلالها مصدر التهديد وبالتالي العمل على احتواءه.

ثانيا: المرجعية المعتمدة للتحليل (هل هي الدولة أم الفرد أم المجتمع).

ثالثا: مسؤولية ضمان الامن و المقصود بها الجهة المسؤولة عن السياسات الامنية

رابعا: وسائل ضمان الأمن وهي الآليات التي توضع لاحتواء التهديد(2)

(1) جمال منصر، مرجع سابق.

(2) سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الامن : مستوياته و صيغته و تهديده (دراسة نظرية في المفاهيم و الاطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 19، 2008، ص 11

ثانيا: تطور مفهوم الأمن

على صعيد آخر و منذ معاهده واستقليا 1648 كرسست الدولة الوطنية كوحده تحليل في العلاقات الدولية
 لم يكن من الممكن فهم معنى الدولة الوطنية دون فهم مفهوم الامن و نتيجة لذلك انحصر الامن في دائرة الامن القومي فقط.
 الامن القومي او ما يسمى ايضا الامن الوطني قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية لكن جذوره تعود لمعاهدة وستيفاليا التي اسست لولادة الدولة القومية و قد بدا التشكيل التنظيمي المؤسسي للامن القومي عام 1947 من قبل الكونجرس الامريكي , لادن رغم ذلك فمفهوم الامن القومي ليس ثابت و قابل للتغيير و التعديل بما يتوافق مع المكان و الزمان الذي يتحرك فيه.
 فالامن القومي مصطلح مرتبط في دراسته بعلوم الاجتماع , الاقتصاد و انظمة الحكم... الخ
 و قد قدم ارنورد ولفرز **arnourd welferes** تعريف للأمن القومي على انه " يقيس الامن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة اي غياب الخوف من ان تتعرض تلك القيم للهجوم"
 و يعرف تريجر وكرنبرج **triger wikirnerg** الأمن القومي " انه جزء من سياسة الحكومة التي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية"⁽¹⁾

اذ نستنتج من خلال ذلك ان الأمن التقليدي استخدم بكثرة للتعبير عن تأمين الدول لمواطنيها من الاخطار التي قد تسهم و تمس ممتلكاتهم, ليتطور فيما بعد ليشمل الجانب الخارجي للدول من خلال اتخاذ إجراءات حماية من الاخطار الخارجية من خلال تشكيل الاحلاف العسكرية و القوات المسلحة لتحقيق الأمن.

و من خلال ذلك نستنتج وجود افتراضيين اساسيين لمفهوم الامن التقليدي و هما :

أولاً: طبيعة التهديد الامني تفهم خارج وحده التحليل الأمنية اي من الفواعل الخارجية.

ثانيا: ان التهديد الأمني يحمل الطابع العسكري و هذا ما يبقي الدول في الاعتماد على الاسلوب العسكري في الرد على التهديدات المباشرة

⁽¹⁾جون بيلس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (الامارات:مركز الخليج للأبحاث، 2004)، صص 421،422.

و يتجلى هذين الافتراضيين في تعريف ليرمان **Lerman** بقوله " تعد الامة في وضع امن الى حد ما اذا لم تكن في حالة خطر او مهدده بالتضحية بقيمتها الأساسية, اذا ما تجنبت الحرب وبمقدورها اذا واجهت التحدي ان تصون قيمتها من خلال الانتصار في تلك الحرب "

إن فالأمن بمفهومه الضيق، كثيرا ما أستخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات خارجية (1).

لكن هل بقي الامن بمفهومه التقليدي رغم التغييرات الجديدة التي قد طرأت على الساحة الدولية؟ قبل التطرق للتغييرات الحديثة لمفهوم الامن لقد مرت نظريات الامن التقليدية بأربع مراحل اساسيه قبل الانتقال الى المفهوم الحديث لها وهي:

المرحلة الاولى: بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى أواسط الخمسينات، وارتبطت بمصطلح الأمن الجماعي وكانت دراسة الأمن جزء من دراسة القانون الدولي والمنظمات الدولية والنظرة السياسية.

المرحلة الثانية: منذ منتصف الخمسينيات، بدأت مرحلة جديدة مع تطور البحث في علم السياسة وأثناء الحرب الباردة تطور البحث في المقاربات العلمية للتهديد واستعمال القوة للدفاع عن مصلحة الدولة كما ظهرت مصطلحات جديدة كنظام الأمن و الامن الدولي.

المرحلة الثالثة: بداية الثمانينيات، وعرفت إعادة النظر في المقاربات النظرية الموجودة ونجاح نظريات الاعتماد المتبادل ومقاربات السياسة الاقتصادية.

المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهي مرحلة اتخذت فيها الدراسات الامنية ابعادا اخرى شملت ميادين و مجالات اخرى (الامن بشكله الحديث)(2)

(1) جون بيلس و ستيف سميث، مرجع سابق، ص 423
(2) صليحة كبابي، " الدراسات الامنية بين الاتجاهين التقليدي و الحديث " ، 38ع، ديسمبر 2012، ص 233

(1) مقاربات الأمن التقليدي

لقد انقسم التصور التقليدي للأمن بين تصورين أساسيين التصور الواقعي و التصور الليبرالي يتبنى احدهم مفهوماً للأمن بحدوده الضيقة ، اما الاخر بحدوده التوسعية اذ بجانب البعد العسكري البحت للأمن تعد المسائل الاقتصادية، البيئية واجتماعية قطاعات جديدة تميز الاهتمامات الأمنية في ظل تنامي مسارات العولمة.

أولاً : المقاربة الواقعية

يرى رواد الفكر الواقعي ان الأمن من اهتمامات و صلاحيات الدولة بكونها الفاعل الوحيد معيار الشرعية السياسية، وقد ارتبط مفهوم الامن الوطني "بعسكرة" الدول للحفاظ على سيادتها وضمن حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح مع منافسيها، حيث أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط بمفهومين أساسيين هما المصلحة الوطنية و زيادة حجم القوة.

(1) المصلحة الوطنية

يعتبر نيكول ميكيايلي **nichoal maichaeley** اول من اطلق مصطلح المصلحة الوطنية و تم تطبيقه فعلياً لأول مرة من قبل الفرنسيين في حرب ال 30 عاماً من قبل رئيس الوزراء الفرنسي بلايس دو ريشيليو عند مسانده للبروتستانت رغم خلفيته الدينية الكاثوليكية من اجل منع ازدياد قوة الإمبراطورية الرومانية.

و يعتبر الامن جوهر المصلحة الوطنية اذا يرى هانز مورغانو **chanz morgento** على أن المحافظة على "الوجود المادي للدولة" يمثل الحد الأدنى لتحقيق المصلحة الوطنية، و شكل كذلك أحد مظاهر الأمن ، وبالتالي فإن الأمن هو ذاته مصلحة وطنية⁽¹⁾

(2) زيادة حجم القوة

و يعني زيادة القوة الوطنية، مما قد نتج عنه ارتباط الأمن الوطني بمفهوم الدفاع، باعتبار القوة المهيمنة في تلك الفترة هي القوة العسكرية و يبقى التيار الواقعي سواء الواقعية الكلاسيكية او الجديدة على

⁽¹⁾نعيمه خطير، " الامن مفهوم مطاطي في العلاقات الدولية" ، جامعة الجزائر 03 ، ص 247

المفهوم الضيق للأمن تحت اطار تطوير الوسائل العسكرية و وسائل ردع الاخطار الخارجية و بالتالي امتلاك النفوذ و القوة, مما يجعل من مفهوم الامن مفهوما مرادفا لتوازن القوى و بالتالي فان الدول تبقا في تنافس لبقاء الاقوى وفق منطق اللعبة الصفرية حيث ان زيادة قوى دولة ما يؤدي تلقائيا للإضعاف دولة اخرى و خفض مستوى امنها, رغم ان مؤشر التعاون يلعب دورا في التفاعلات الدولية الا ان مؤشر القوة يبقى اكثر مركزية لتحقيق معضلة الامن, لذا يرى رواد التيار الواقعي ورغم التطورات التي شهدتها الساحة الدولية الا انها لم تغير تحفظهم الشديد في الابقاء على اولوية المسائل العسكرية في تحليلهم للدراسات الامنية.⁽¹⁾

ثانيا :المقاربة الليبرالية

رغم عدم الاختلاف الكبير الموجود بين الطرح الليبرالي و الواقعية الكلاسيكية الا ان رواده حاولوا رسم صورة تفاؤلية من خلال امكانية التقليل من النزاعات و ذلك بجعل الامن معطى مشترك بين الدول الا جانب استمرار اهمية محور القوة في العلاقات الدولية, ويرى رواد هذا الاتجاه ان مفهوم الامن هو الاعتماد على الابعاد الاقتصادية و المؤسساتية من اجل التقليل من التوتر بين الدول وخلق جو ملائم لمختلف التفاعلات ضمن و عبر الدول, حيث يرى الباحث مايكل دويلي **michael dwely** من خلال اطروحته الشهيرة السلام الديمقراطي ان الدول الديمقراطية لا تلجا لمحاربة بعضها البعض كما ان انتشار القيم الديمقراطية على المستوى الدولي يلعب دور هاما في الحد من النزاعات المسلحة, كما تم اضافته مصطلحات جديدة لمفهوم الامن منها الامن المشترك و الامن الجماعي.

و الامن المشترك يعني اتحاد دولة "ا" مع دولة "ب" او اكثر من اجل الدفاع عنها من أي تهديد عسكري خارجي واعتبار مسائلها الامنية قضايا شبه داخلية لها اما الامن الجماعي فيعرفه **قولد سين gold seyn** على انه تشكيل تحالف موسع يضم اغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر. الا ان المبادرات الفعلية لإعادة صياغة مفهوم الامن كانت من قبل باري بوزان **barey bouzan** و جوزيف ناي **joseph nay**... الخ , حيث يرى باري بوزان **barey bouzan** انه اضافته للبعد العسكري فان القطاعات السياسية الاقتصادية الاجتماعية و البيئية تبقى ميادين اساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة, وان أي خلل في هذه القطاعات قد يتحول الى مصدر صراعات ليس فقط بين الدول بل على مستويات اخرى ايضا , وهو ما أحدث تحولا ملموسا في

(1)نعيمة خضير، مرجع سابق، ص 247

المفهوم التقليدي لأمن من خلال تراجع الى حد ما للمنطق المهيمن للدولة كمصدر للأمن و التهديد في آن واحد.⁽¹⁾

و لكن رغم ذلك فقد شهدت هذه المقاربات التقليدية تنافس من قبل مقاربات حديثة قدمت بدائلها في تحديد مفهوم الأمن وسبل بنائه على المستوى العالمي بشكل يستجيب للتغيرات الجديدة

ثالثا: المفهوم الحديث للأمن

شهدت الدراسات الأمنية نقاشات و حوارات عديدة ركزت فيه و اعطت اهتمام للمسائل العسكرية بالدرجة الاولى على المسائل العسكرية و هذا ما رأيناه سابقا عند التطرق للمفهوم التقليدي للأمن، الا انه و مع نهاية الحرب الباردة و ظهور نظام دولي جديد و بروز العولمة ادى ذلك الى ظهور اشكال جديدة للتهديد و تفوق الصراعات الداخلية على الصراعات بين الدول مما تطلب الحاجة الى توسيع مفهوم الامن و اعادة صياغة قطاعاته و اعادة النظر فيها حيث قد أثبتت الحرب الباردة أن المنظور التقليدي للأمن وهو المنظور الواقعي لم يعد كافياً للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية، ومصادر التهديد فترة ما بعد الحرب الباردة، والحاجة لتوسيع منظور الأمن ليتناسب مع مصادر التهديد فترة ما بعد الحرب الباردة. وكان مفهوم الأمن لدى الواقعيين يقتصر على امن الدولة القومي باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية وذلك لمواجهة أي تهديد عسكري خارجي.

حيث بعد 1990 أصبح تحليل المشكلات الأمنية وحلها بتصدر الاهتمامات على فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها وقد حدث هذا التحول بسبب ان مشاكل الامن ليست نفسها بالنسبة للدول (متطورة أو نامية)، وبالتالي تحليل المشاكل لا يكون بنفس الطريقة بالنسبة للدول و يتطور وفقا للتحول في الإستراتيجية غير مباشرة أو النزاعات او الارهاب ...) ووفقا للمحيط الدولي. ولهذا كان الحديث عن الأمن الطاقوي في السبعينيات، وتغير الحديث بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث ان السلطات السياسية لم ترغب أن يكون تعريف الأمن ضيقا لكي لا يؤدي ذلك الى تحديد قدراتها أمام مواجهة الأخطار ضد أي مصلحة حيوية⁽²⁾.

(1) نعيمة خضير، مرجع سابق، ص 248

(2) صليحة كباي، مرجع سبق ذكره، ص 236

ويعتبر التحول و الانتقال من مفهوم الامن التقليدي و توسيعه امرا منطقيا في ظل ما يشهده العالم من تغييرات, إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة الواقعي فالدولة أصبحت الآن تواجه أنماط عدة من مصادر التهديد، و التي ليست بالضرورة مصادر عسكرية، ومنها تجارة المخدرات ، الجريمة المنظمة، وانتشار الإرهاب الدولي... إلخ. و هذا ما عجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا.

و بالتالي فالأمن بالمفهوم الحديث يتصف بالشمولية فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه و بالتالي فيستند الامن في اتجاهه المعاصر على اربع دلالات رئيسية و هي:

(1) البعد النفسي في ادراك الحالة الأمنية

و هو تصور الامن باعتباره تحررا من الخوف و انتفاء التهديد حيث يرى كوفمان **coveman** ان المسائل الامنية تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف اما كولن **colen** فيرى ان الأمن القومي هو مفهوم نسبي تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان, أي أن تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي".⁽¹⁾

إذا فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني.

(2) البعد السياسي في تكوين القيمة الأمنية

تعتبر مركزية الدولة كقيمة عليا مقارنة بالقيم الامنية الاخرى و عليه فقد ارتبط مفهوم الأمن الحديث بدلالات وأبعاد سياسية متعددة, إذ قامت الدولة بتعريفه واستعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافاً سياسية كبرى كحماية المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية, وحتى من قبل التهديدات الداخلية, أي

⁽¹⁾خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1995، ص ص 8, 9.

أن الاقتراب للأمن هو صورة عن أهداف السياسة الخارجية، بالشكل الذي ينسجم مع الفلسفة النظرية التي تصنف الدراسات الأمنية ضمن الأجندة البحثية الرئيسية في السياسة الدولية. (1)

ولذلك يصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيسي الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة. وفقا للشكل التالي:

السلوكيات الأمنية: مدخلات/ قرارات السياسة الخارجية: مخرجات . وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الأهداف في مسعى الدول لضمان أمنها: الأول الذاتي يتمثل في إيجاد وسائل دفاعية (مثل القوات العسكرية)، بينما الثاني تكييفي يتعلق ب تحويل الوسط الدولي على نحو يصبح العدوان معه على الدولة أمرا غير متاح (2).

(3) البعد التنموي للعملية الأمنية

تدخل ضمن هذا البعد التنمية كمحدد أساسي لمفهوم الأمن، على اعتبار أنه لا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار دون توفر درجات معتبرة من التنمية ، و بالتالي تحقق الأمن يعني بالضرورة تطورا على مستوى التنمية، ويعتبر روبرت مكنامر **robert mechnamar** أحد رواد هذا الطرح وأكثر منتقدي أصحاب الاتجاه التقليدي للأمن، في محاولة منه إخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكرية الضيقة التي حصرت فيها من خلال رصد العلاقة التفاعلية بين أنماط تنمية متقدمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي داخليا، والتوجهات الأمنية للدولة خارجيا و في هذا الصدد يقول ان الامن هو ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشملها، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا صعبا، ويتضح من هذا أولوية البعد الاقتصادي في تحقيق الأمن على عكس أصحاب البعد التقليدي للأمن.

فالأمن السياسي هو نتاج للأمن الاقتصادي، بينما انعدام هذا الأخير سيعيق تحقيق السياسة العليا للدولة. اما جيسيك **jessica** فيدعو إلى اتساع الأمن ليشمل القضايا الديمغرافية والمصادر البيئية، إضافة لتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد.

(1) خير الدين العايب، مرجع سابق ، ص 10

(2) خير الدين العايب، مرجع سابق ، ص 10

(4) الدلالات الاجتماعية للبناء الأمني

تؤثر البنى الاجتماعية داخل الدولة بشكل كبير على أمنها سواء من الجانب الايجابي أو الجانب السلبي لأن تكريس الوحدة سياسيا واجتماعيا بالإضافة إلى تحجيم التنوعات الداخلية (عرقية أو دينية أو لغوية... الخ) هو نوع من التحصين الأمني الذي تستند إليه الدولة و التعامل دائما معها باعتبارها وحدة التحليل الأساسية ولذلك فالدولة تعتمد إلى تحديد مفهوم الأمن ضمن سياقات اجتماعية معينة . وقد بينها **جون غالتون joen galton** في دراسته الأشكال البديلة للدفاع و شرح كيف أن البناء الأمني للدول لم يعد معزولا عن تأثيرات البيئة الاجتماعية التي تؤثر على الأمن القومي , بإيجادها حالة من اللا تعاون أو التمرد الجماعي العام, ويمكن تلخيص الدلالة الاجتماعية للأمن في فكرة مفادها أن للأمن القومي جوانب اجتماعية تعكس العلاقة بينهما, وهذا يتطلب من الدولة تعبئة القوى الاجتماعية باختلاف مراكزها في المجتمع من أجل المشاركة في مواجهة تحديات الأمن القومي.⁽¹⁾

(5) المقاربات النظرية للأمن الحديث

مع نهاية الحرب الباردة، وقع نوع من الثورة في مجال الدراسات الأمنية، حيث بدأ الباحثون و صناع القرار يبتعدون عن المقاربة التقليدية الى مفهوم أكثر اتساعا للأمن، و اراد النقادون للأمن التقليدي الانتقال الى نظرة جديدة الأمن تضم مختلف مستويات العلاقات الدولية انطلاقا من الفرد وصولا إلى النظام الدولي، وعدم الاقتصار على التهديدات العسكرية الموجهة ضد الدول.

و يرجع النقادون ذلك لسببين رئيسيين هما:

1- الحرب بين الدول مازالت ممكنة، إلا أن الحروب الداخلية باتت تشكل خطرا اكبر ، و ليس المصلحة القومية هي الهم في العديد من هذه النزاعات بل هوية الجماعة

2 - إن قدرة دولة ما على توفير الأمن لمواطنيها قد ضعف في ظل التهديدات الاخرى الغير العسكرية كالمشكلات البيئية و النمو السكاني و الأمراض و مشكلات اللاجئين و هناك ارتباط وثيق بين عدد و دور المنظمات الدولية و مفهوم الأمن،⁽²⁾ فيرى **باري بوزان barey bouzan** من خلال صياغته

(1) فاطمة عصام عبد المجيد احمد، أثر انتهاء الحرب الباردة في نظرية العلاقات الدولية، المتاح بموقع <https://democraticac.de/?p=34754> بتاريخ 12/ 05/2018: على الساعة 16: 31
(1) فاطمة عصام عبد المجيد احمد، المرجع السابق .

لمفهوم المركب الأمني على انه مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية بشكل وثيق لدرجة أن أمنها الوطني لا يمكن بحثه بشكل واقعي في معزل عن بعضها البعض .⁽¹⁾

المبحث الثاني: أبعاد الأمن بالمفهوم الحديث

ان مفهوم الأمن و نظرا لشموليته يهدف الى صد المخاطر و التهديدات بمختلف اشكالها بالقدر الذي يوفر لها استقرار و طمأنينة مما يضمن تتطور و تقدم الدولة و من هنا و خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة اتسعت و ظهرت ابعاد جديدة للأمن بما يتمشى مع حاجيات الدول و طبيعة ما تواجهه, و من هنا فقد سعى باري بوزان من خلال دراسته ل "الشعب،الدول والخوف" لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية و اقتصادية ومجتمعية وبيئية و عسكرية و بالتالي إدخال موضوعات جديدة أو وحدات تحليلية مثل : الدولي،الإقليمي ،المحلي المجتمع، الأمة،الجماعة،الفرد حيث يميز بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن و هي :

أولا :البعد الانساني

يرتكز على مدى تلبية حاجيات الانسان المادية والمعنوية ، ولا يمكن تحقيق ذلك الا في اطار سياسات تنموية وأهمها في الجانب الاقتصادي، ويعتبر الفرد محور الامن الانساني، فله الدور الأساسي في تحقيقه من خلال مشاركته في انجاح

السياسات التنموية، وهو اساس تحقيق أمن الدولة، فلا وجود لأمن الدولة ان كان الفرد لا يتمتع بأمنه و وحياته الأساسية، فالأمن الانساني ينطلق هرم بنائه من الفرد وصولا الى المستوى الأعلى (الدولة)، و يركز الأمن الإنساني بالأساس على الفرد كوحدة للتحليل وليس الدولة كما كان سائدا في المفهوم التقليدي للأمن و قد برز المعنى الحقيقي للمفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة في 1994 و جوهره هو الفرد، إذ يعني التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي ،فالأمن الإنساني قائم من تعهدات دولية تهدف لتحقيق أمن الأفراد و بالتالي لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدولة كما جاء في تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه انساني" أن على الرغم مما تقدمه العولمة من

⁽¹⁾فاطمة عصام عبد المجيد احمد، مرجع سابق .

فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات ... فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين"

وقد حدد التقرير سبعة تحديات تهدد الأمن الانساني هي: عدم الاستقرار المالي، غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل، غياب الأمن الصحي وغياب الأمان الثقافي وغياب الأمن وكذا غياب الأمن السياسي والمجتمعي، فتحقيق الأمن الانساني يتطلب بناء شراكة حقيقية وفاعلة بين الانسان العادي والحكومة، فيسهم بصورة مباشرة في التنمية ويحدد الواجبات المنهجية للفرد تجاه نفسه ومجتمعه.(1)

ثانيا : البعد العسكري

وترتبط بالقدرات الهجومية والدفاعية للدول وكذلك القدرات التصورية للقدرات العسكرية لدولة أخرى أي مدركات الدول و نواياها اتجاه بعضها البعض , بمعنى اجراءات الامن المتعلقة بالأفراد والمعلومات والمواد والمنشآت الخاصة بالقوات المسلحة او الجماعات المسلحة المنظمة والمجهود الحربي للدولة مع مراعاة الجوانب المتعلقة بحقوق الانسان.

كما تعني امكانية وقدرة الدولة مجتمعة على رد الاعتداء او شن الحرب وحماية مصالح الدولة الحيوية والقيام بعملية التنمية ومكافحة كل اشكال العنف ومنها الارهاب والجريمة المنظمة باستخدام القوات المسلحة.

ان الفكرة الاساسية الامن العسكري هي ليس وجود القوات المسلحة وانما وجود جهاز امني قوي قادر على القيام بمهامه على اكمل وجه، والأمن العسكري يعني الدمج الجماعي تقسيم هذا العمل بين الجهاز الامني المختص مثل مديرية الامن العسكري الرئيسية او فروعها مثل مديرية الامن الجوي او مديرية امن طيران الجيش وبين افراد القوات المسلحة(2)

و بالتالي الامن العسكري يرتكز عليه الأمن الوطني أو القومي للدولة أو الأمة و امتلاك الدولة لقدرات عسكرية أكبر من قدرات جيرانها يعني تحقيق أمن اقليمها وسيادتها ومواطنيها, ومنه فان بناء امن عسكري قوي وتطويرها يعتبر من ضروريات الدولة في الوقت الحالي .

(1) محمد أحمد علي العدوي، مرجع سابق، ص 15

(2) Barry Buzan, *People, States and Fear : an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*, London, Harvester Wheatsheaf, 1991, pp.218- 219.

ثالثا: البعد السياسي

يرتبط الأمن السياسي بالسياسة الداخلية و الخارجية لدولة فالسياسة الداخلية من خلال إدارة الشؤون الداخلية للمواطنين و توفير حاجاتهم و حل مشاكلهم و سماع اقتراحاتهم, اما السياسة الخارجية فهي لإدارة مصادر قوة الدولة ومصالحها في المجتمع الدولي ,ويكون الأمن السياسي الداخلي من خلال تحقيق الاستقرار والتحكم في الحياة السياسية من خلال توجيه القوى الحزبية ومختلف الفواعل السياسية والقوى الأخرى لخدمة مصالح الأمة, أما الأمن السياسي الخارجي فيكون من خلال تأمين متطلبات السيادة الوطنية واحتياجات ومصالح الدولة الخارجية دون الخضوع للضغوط الخارجية, ونجاحها أيضا في اقامة علاقات وتحالفات اقليمية ودولية قوية وبالتالي فان الاستقرار السياسي والمؤسساتي للنظام يحقق أمن مؤسسات الدولة والمجتمع, وهو ما يتجلى في الأمن السياسي الداخلي للدولة,أما قوة الدولة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية فتتجلى بالأمن السياسي الخارجي⁽¹⁾.

لذ ما نستنتجه هو ان الامن السياسي ينقسم الى بعدين بعد داخلي متعلق بالسياسة الداخلية للدولة و بعد خارجي متعلق بالسياسة الخارجية.

ثالثا: البعد الاقتصادي

يقصد بالأمن الاقتصادي بالمفهوم العام هو توفير الدولة للموارد المالية وضمان الأسواق للحفاظ على القوة الاقتصادية و توفير رفاهية مواطنيها اما رواد مدرسة بحوث السلام الذين اهتموا بالبعد الاقتصادي و عملوا على توسيعه مثل باري بوزان الذي يرى ان الامن الاقتصادي للدولة هو قدرتها على بلوغ الاسواق الخارجية و الموارد المختلفة و حماية اقتصادها الوطني من مختلف التهديدات الناتجة عن خلل في النظام الاقتصادي الداخلي مثل النشاطات الاجرامية, عدم توفر الثروات الاولية , التهريب.....⁽²⁾

⁽¹⁾هايل عبد المولى طشطوش ، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، (عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012) ، ص 18 .

⁽²⁾هايل عبد المولى طشطوش ، مرجع سابق، ص 19 .

و من جهة اخرى فلقد اكد الكثير من الباحثين و المحللين على العلاقة التكاملية بين الاقتصاد والامن، حيث أصبح الأمن الاقتصادي بعدا مهما لتحقيق الاقتصاد السياسي الدولي في الدراسات الأمنية و يرى بوزان انه يمكن ادراك ما هو البعد الاقتصادي من خلال مؤشرات عديدة من اهمها:

- اشتداد حالات عدم التوازن الاقتصادي بين الدول والضغوط التي يخلقها الاختلاف و الفجوة الموجودة في مستقبل وتطلعات الدول خاصة بين دول الشمال ودول الجنوب.

- ضعف الاقتصاديات الوطنية في ظل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى.

-التخوف من حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية، و هذا ما يؤدي إلى عدم استقرار على مستوى الأنظمة المالية المحلية والعالمية.

-التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة واستغلال ضعف الدول و حاجتهم الى الدول الكبرى و بالتالي استخدام التبعية الاقتصادية لأغراض عدة منها سياسية لخدمة مصالحها⁽¹⁾.

رابعا :البعد الطاقوي

ان الامن الطاقوي يتفرع من الامن الاقتصادي ، البعد الطاقوي يشمل خاصة على الثروات الباطنية كالغاز والبترو، و يغطي نسبة % 40 الطاقة الأولية العالمية ، وتنحصر اهمية البعد الطاقوي من خلال علاقات الدولة المنتجة المصدرة و المستهلكة له ، و ما نلاحظه عادة غياب الاستقرار السياسي للدول المنتجة و المصدرة له مما يدفع الدول المستهلكة (الغير بترولية) احيانا الى استخدام القوة العسكرية كشل من اشكال الضغط و التهديد الذي قد يمس امن هذه الدول و مجتمعاتها و افرادها اذا لم تخضع لأوامر الدول الكبرى المستهلكة لهذه القدرة الطاقوية ، حيث ان تدفق البترول و الغاز لها يعتبر ضرورة سياسية و استراتيجية بحتة.⁽²⁾

⁽¹⁾المقدم الياس ابو جودة ، الأمن البشري وسيادة الدول ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 ، 2008) ، ص

ص 52 ، 53

⁽²⁾المقدم الياس ابو جودة ،مرجع سابق ،ص 53

خامسا : البعد البيئي

لم يعد الجانب البيئي حكرا على الاشخاص المختصين به حيث تطور مجاله ليصبح اهتماما سياسيا فموضوع تلوث البيئة لا طالما تم التطرق اليه الا ان مكافحة تلوث البيئة اصبح موضوعا مهما في السياسات العامة للدول.

وعرفت الأدبيات السياسية البيئية في إطار السياسة الدولية من خلال عدة مفاهيم مثل : السياسة الخضراء و النسوية الاقتصادية , و يتجلى الاهتمام لغياب الامن البيئي لعدة اسباب من اهمها:

- إسهام الحروب والنزاعات المسلحة في تدهور النظام البيئي من خلال انتشار التلوث البيئي المائي أو الجوي انقراض انواع حيوانية ونباتية ومائية وهو ما يشكل تهديد مباشر لأمن الدول الأفراد و المجتمعات

- ان ظاهرة ندرة الموارد الاولية و الطاقية مثل الماء , البترول , الغاز مرتبطة بالأزمات و الخلافات الدولية القائمة على كيفية اقتسامها و استخدامها

و يرى رواد مدرسة " بحوث السلام " ان البعد البيئي من اهم و اخطر ابعاد الامن الحديث , حيث يرى ليفي أن التدهور البيئي سبب أساسي لنشوب النزاعات الاقليمية , و اعتبر رواد هذه المدرسة أن مختلف أشكال التغيير المناخي و التلوث الناتج عن ارتفاع عدد السكان العالمي يعتبر تهديد للرفاهية و الوجود الانساني و يؤدي إلى انتشار مختلف المشاكل الاجتماعية كالبطالة, الفقر , المجاعة ... الخ فالأمن البيئي حسبهم يرتبط بحماية النظام الإيكولوجي والذي يركز على بقاء واستمرار الكائنات الحية البشرية و الحيوانية و كذا الحفاظ على مناخ الأرض و الغلاف الجوي, كما يؤكد باري بوزان في كتابه "الشعب،الدول والخوف"على صعوبة تعريف البعد البيئي و اختلافه عن القطاعات الأخرى , فالجانب البيئي لا يقتصر على دولة او مجتمع معين بل هو قضية في غاية الأهمية و غيابه يشكل تهديد وخطر عالمي .(1)

(1) Norman Myers, "Environmental Security(GUEST ESSAY)", Accessed : 09/05/2018, at 17:28 http://www.cengage.com/resource_uploads/static_resources/0495015989/12901/mili15_essay_myers_security.pdf

سادسا : البعد المجتمعي

يعتبر الأمن المجتمعي من اهم الابعاد التي يركز عليها بوزان **barey bouzan** ضمن مفهومه الموسع للأمن ،لكونه الموضوع الرئيسي في الدراسات الأمنية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة،وحسب بوزان **barey bouzan** ، فإن الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا استجابة للسؤال أمن من؟ "فيجب: أمن الدولة، وبذلك فالأمن المجتمعي حسبه يبقى مرتبطا دوما بالدولة، أما عن السؤال بمن و ما يجب تأمينه؟ يقول بوزان **barey bouzan**: الجماعات. فإن الأمن المجتمعي يمثل المصطلح الأمني في إدارة النزاعات الأتنية من جهته مولر **moler** فقد اجاب على نفس هذه الاسئلة من خلال تعريفه للمأزق المجتمعي .

حيث يعرف مولر المأزق المجتمعي على انه " غياب الأمن المجتمعي،والذي يرتبط بدوره بقدرة مجموعة ما على الاستمرار من خلال المحافظة على خصوصياتها، . ويتعمق أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأنه كمساس بمكونات هويتها كاللغة،الثقافة،الدين،الهوية، العادات و التقاليد "

وعليه فيرى بوزان **barey bouzan** أن المأزق الأمني يتمحور حول متغير الهوية و عليه فلأمن الاجتماعي مراد فلحماية الهوية وهو يعني التمييز بين "نحن و"هم" و احترام اديان و معتقدات الاخرين و ان المساس بها قد يشكل مشكلة أمنية , و من بين اهم المشاكل الامنية المنبثقة عن ذلك مشكلة الهجرة سؤاء الشرعية او الغير شرعية باعتبار المهاجرين يحدثون تغيير في الهوية الوطنية و التأثير على البنى الديمغرافية للدول و هذا ما يؤدي الى انتشار مختلف اشكال العنصرية و التمييز.⁽¹⁾ و من هنا فان النزاعات الاثنية من النزاعات الداخلية للدول التي وجب اعطائها اهمية و بالتالي توسيع ابعاد الامن التقليدية لتشمل عليها , حيث يرى رواد مدرسة " بحوث السلام " ان الامن المجتمعي من الابعاد الاكثر خطورة للأمن بعد الحرب الباردة , مثل المشاكل الاجتماعية كالفقر , النمو الديمغرافي الكبير , الهجرة بأشكالها و منه فحسب باري بوزان **barey bouzan** فإن مفهوم الأمن الاجتماعي يشير إلى " استطاعة المجتمع البقاء على مقوماته حتى رغم الظروف المتغيرة باستمرار والتهديدات المحتملة ،الاستمرارية للتطور،والحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية والتقاليدية"⁽²⁾.

⁽¹⁾Shena Salim: «L'orientalisme latent de l'école de copenhagen la sécurité sociétale appliquée au cas français», p 15,17.

⁽²⁾Shena Salim .opcit ,p17.

و من جهة اخرى لأبعاد الامن بالمفهوم الحديث هناك من تطرق الى ابعاد اخرى مختلفة عن التي تم ذكرها اعلاه و التي تعتبر من اساسيات ابعاد الامن للمنظرين الحديثين و من اهمها الامن الغذائي ، الصحي و الثقافي.

(1) البعد الغذائي

مرتبط بقدرة الدولة على تأمين الاحتياجات الغذائية لمواطنيها، وايصالها لهم ، أي تمكين الافراد خاصة الفئة الفقيرة من الحصول على احتياجاتهم الغذائية . فتوفير الغذاء هو ضرورة لتحقيق شعور الامان لدى الانسان ، فعلى الدولة أن تحقق الأمن الغذائي لجميع أفراد لمجتمع دون استثناء أو تمييز عرقي أو ديني ، فغياب الامن الوفرة الغذائية بسبب ظروف سياسية معينة يعد تهديداً أمنياً في بعده الغذائي، بسبب ضعف الدولة وعدم قدرتها على انتاج الغذاء واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير ، و بالتالي ضمان تحقيق الأمن الغذائي يكمن في حسن استغلال الامكانيات الطبيعية والبشرية في السياسات التنموية⁽¹⁾.

(2) البعد الصحي

الأمن الصحي يرتبط بمدى قدرة الدولة على حماية أفراد المجتمع من مختلف المخاطر التي قد تهدد صحتهم و حياتهم، و يعتبر غياب الأمن الغذائي والبيئي من اهم مسببات غياب الأمن الصحي، حيث أن عدم توفر الغذاء الاساسي يؤدي الى ضعف الانسان و تدهور صحته و بالتالي انتشار المجاعة و مختلف الامراض الناتجة عن سوء التغذية ، كما أن تلوث البيئة و الهواء الناتجة عن رمي النفايات... الخ من أكبر مهددات الامن الصحي ، فالأمن الصحي يتحقق من خلال شعور الفرد داخل المجتمع بالأمن و التمتع بالصحة النفسية والجسدية و العقلية⁽²⁾.

(3) البعد الثقافي

لقد طرح مصطلح الامن الثقافي في اواخر التسعينات و هذا راجع الى التهديدات الجديدة ذات البعد الثقافي لعصر العولمة، حيث ساهم تطور وسائل الإعلام والاتصالات في إمكانية التعرف على الثقافات الأخرى،

¹ عاكف الزعبي ، أبعاد الأمن الغذائي و متطلباته ، المتاح بموقع <http://www.alghad.com/articles/52443> بتاريخ 06/05/2018 على الساعة 17 : 46

² محمد أحمد علي العدوي ، "الأمن الإنساني و منظومة حقوق الانسان" ، قسم العلوم السياسية و الادارة العامة، جامعة أسيوط، ص13

و التأثير والتأثير بها, هذا ما ادى بدوره الى جعل العديد من المجتمعات تعاني من امكانية اندثار ارثها الثقافي خاصة الدول الفقيرة منها ، فالأمن الثقافي هو المحافظ على هوية الأمة، بما تحويه من مميزات حضارية تجعلها مختلفة عن غيرها من الثقافات, وتحقيق الأمن الثقافي للمجتمع والأمة مرتبط بمدى قدرة الدولة على التحرر من المؤثرات الخارجية و ذلك من خلال استفادة المجتمع من الثقافة الخارجية دون أن يفقد ثقافته المحلية و ذلك من خلال الاعتزاز بالثقافة الذاتية و الانفتاح على الحضارات المعاصرة في ان واحد. (1)

المبحث الثالث : مفهوم التهديد و أنواعه

1 مفهوم التهديد

لا يمكننا التطرق الى الأمن و ابعاده دون تحديد مفاهيم التهديد و انواعه و مصادره وذلك راجع للعلاقة المترابطة بين الامن و التهديد و التي طبيعتها التأثير و التأثير في بعضهما البعض .

أولاً : التهديد لغة

اشتقت كلمة "تهديد" لفظ "هدد"، ويقصد به محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن, ويشار إليه في اللغة الانجليزية "Threat" وبالفرنسية "Menace" ، ويُعبر التهديد عن وجود نية لإيذاء أو إلحاق ضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين ,ولقد ورد في قاموس "أكسفورد Oxford" على أن التهديد هو: "محاولة شخص أو شيء الإضرار بحياة الآخرين" مثل: التلوث يهدد حياة الحيوانات والناس. اما قاموس اللغة الفرنسية le petit Robert فيعرف التهديد على انه " اسلوب رسم حالة من الرعب على وجه شخص ما مع وجود نية لذلك , يجعله يخشى الاذية التي اراد الحاقها به.(2)

¹ محمد أحمد علي العدوي، مرجع سابق، ص14

⁽²⁾ جارش عادل، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، المتاح بموقع <https://democraticac.de/?p=43831> بتاريخ

06/05/2018: على الساعة 19 : 24

ثانيا: التهديد اصطلاحا

يرى تيري ديبيل **teri debile** على أن التهديد: "عمل نشط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة أخرى، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل أبرزها المصادقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد، وهي: درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت"، أما باري بوزان **barey bouzan** فقد عرف التهديد على أنه: "تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهدداً بضرر وغزو أو احتلال، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، ويعتقد باري بوزان **barey bouzan** أن الدول القوية عادةً ما تتعرض للتهديدات خارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج⁽¹⁾".

و انطلاقا من التعريفات السابقة نستنتج ان هناك نقاط اساسية ي نبني عليها مصطلح التهديد و هي :

- التهديد هو نية لإلحاق الضرر والأذى قصد الإخلال بالأمن.
- يتأثر التهديد بالمتغيرات الواقعية.
- ان التهديد مفهوم معقد و مركب نظرا لتعدد مستوياته (فرد، جماعة، دولة، إقليم ... الخ)، ومصادره (من داخل وخارج الدولة) و انواعه.

ثالثا: الفرق بين التهديد و المفاهيم الأخرى

لطالما كان مصطلح التهديد لامن موضوع نقاش لدى الباحثين و المحللين السياسيين و ذلك لصعوبة ايجاد تعريف دقيق له و ربطه بمفاهيم مشابهة له مثل التحدي و الخطر و لذلك يجب شرح مفاهيم التحدي و الخطر لتبيان الفرق الموجود بينها و بين مفهوم التهديد الامني

(1) جارش عادل، مرجع سابق .

أولاً : التحدي

اشتقت كلمة "تحدي" من "تحدي"، بمعنى المباراة على شيء ما ، و باللغة الإنجليزية challenge و يعبر على شيء صعب يجب اختباره و يحتاج إلى القوة والمهارة، اما من الناحية العلمية؛ فإن التحدي يقصد به مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي ننتجها في الواقع والمستقبل، التحدي شيء صعب يتم فيه اختبار قدرة الدولة على إدارة شؤونها ومدى قوته و قدرتها على منافسة الآخرين، و ذلك سواء على المستوى الداخلي او الخارجي (1).

ثانياً :الخطر

يعرف قاموس " Le Petite Robert " Le خطر " على أنه كل فعل مهدد يُحتمل وقوعه ، وهو مرتبط بمدى قدرة المجتمع ومناعته حيال مواجهته" كما يعرفه بعض الباحثين و المحللين على الحاق ضرر معنوي أو مادي، فشيء خطر بمعنى أنه يحمل ضرر مادي يُحتمل وقد يؤدي إلى الخسارة أو الدمار أو الإصابة بشيء سيئ ، ويشمل الخطر ثلاث عناصر أساسية تتمثل في: المصدر المنتج للخطر ، الوسيلة الناقلة ، البيئة الناقلة للخطر ويرى "ألريش بيك Ulrich Beck" أن الخطر عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية، لكنه يوشك أن يحدث أو حدث فعلاً ويمكن احتواءه إن لم يتفاهم، كما يعتبر ألريش بيك Ulrich Beck أن الأخطار انتشرت اكثر وتنوعت نتيجة التطور التكنولوجي والعلمي وتزايد تأثيرات العولمة (2).

و من هنا نستنتج ان كلا المفهومين " التحدي " و " الخطر " مفاهيم مشابهة لمفهوم " التهديدات الامنية" لكن دلالتها تختلف عن التهديدات الامنية من حيث بعدها الزمني و اهدافها المنشودة .

فمن حيث البعد الزمني فان التهديد يكون نتيجة لإدراك وجود خطر اما التحدي فينتج في الواقع والمستقبل .بينما الخطر فتهدد يكون على وشك الحدوث او حدثا فعلا ، اما من حيث طبيعة الاهداف فان التهديد عادة ما يحمل اهداف سياسية اما التحدي و الخطر هما اختبار قدرة الدولة او محاولة الحاق الضرر المادي او المعنوي.

(1) جارش عادل، مرجع سابق .

(2) جارش عادل، مرجع سابق .

رابعاً: أنواع التهديدات الأمنية

تتعدد طرق و معايير تصنيف التهديدات الأمنية من قبل الدارسين والباحثين السياسيين، اذ هناك من يركز على معيار " المجال " ، المعيار " الجغرافي " و منهم من يستخدم تصنيفات اخرى مثل " التأثير و التماثل " .

أولاً : من حيث المجال

(1) التهديدات السياسية: تتضمن غياب نظام سياسي متماسك يحكم بإرادة الشعب, غياب الديمقراطية والحكم الرشيد.

(2) التهديدات اقتصادية: انعدام وجود توزيع عادل للثروة, انخفاض قيمة الدخل الفردي وتأثر الدولة بالعولمة العالمية

(3) التهديدات الاجتماعية والثقافية : ارتفاع نسبة الفقر والجوع و انتشار الأمية والبطالة و تفشي الأوبئة والهجرة والتزايد الديمغرافي ،والاختراق الثقافي للهوية الوطنية .

(4) التهديدات البيئية : و تمس البيئة و الكائنات الحية على سطح الارض و قد ما تتعرض له من مشاكل قد تهدد حياتها مثل تلوث الهواء و الماء , الاحتباس الحراري... الخ⁽¹⁾

ثانياً : من حيث درجة الخطورة

(1) التهديدات فعلية :وهو تعرض الدولة للخطر نتيجة استخدام القوى العسكرية.

(2) التهديدات المحتملة : هو تراكم مجموعة من الأسباب الحقيقية و تعرض الدولة الى التهديدات دون استخدام القوة العسكرية

(3) التهديدات الغير مرئية :من خلال وجود خلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لذلك الخلاف

(4) التهديدات المتصورة :وهي التهديدات التي قد تظهر مستقبلاً⁽¹⁾

⁽¹⁾ جارش عادل، مرجع سابق .

ثالثا : من حيث درجة التماثل

(أ) التهديدات التماثلية: هي النمط التقليدي للتهديدات الذي تمثل الطابع العسكري بكثرة وتتشابه في الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري باستخدام القوة بين الدولة " ا " و الدولة " ب "

(ب) التهديدات اللاتماثلية: هي التهديدات التي تُبنى على عدم إمكانية تحديد غاية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة وهذا النوع من التهديدات يشمل على الإرهاب العابر للحدود، تهريب الاسلحة ، الجريمة المنظمة... الخ و تختلف التهديدات اللاتماثلية عن نظيرتها التماثلية بكون التهديدات التماثلية تشمل على تكافئ و تساوي اطرافها من حيث القوة و النفوذ الخ اما التهديدات اللاتماثلية فتتميز بتناظر اطرافها.(2)

(أ) التهديدات التماثلية :

و في سياق اخر نجد ان التهديدات اللاتماثلية قد طغت على النظام الدولي خاصة بعد الحرب الباردة و ذلك من خلال التحديات الامنية البارزة التي تحتويها و التي تهدد السلم و الامن العالميين و التي من اهمها ظاهرة الارهاب ، الهجرة الغير شرعية و الجريمة المنظمة كلها تهديدات حديثة غير مألوفة و فجائية لم تكن سابقا مما يؤدي الى صعوبة التعامل معها و الحذر من تفاقمها .

اولا : الارهاب

رغم تحليل الباحثين و السياسيين لمفهوم الارهاب و محاولة ايجاد تعريف دقيق له الا انه ولحد الان لم يتم التوصل الى تعريف شامل و كامل لهذه الظاهرة التي باتت تهدد الحياة البشرية ، فهناك من يرى ان تفشي الارهاب قد اتى نتيجة التناقص و الصراع الدولي اللذان ساهما في ذلك ، و هناك من يفسره على انه ظاهرة طبيعية اتت نتيجة اوضاع سياسية و اقتصادية ، اجتماعية ... الخ(3)

(1) جارش عادل، مرجع سابق .

(2) جارش عادل، مرجع سابق .

(3) crime museum, **Terrorism**, Accessed : 06/05/2018, at 19:46 <https://www.crimemuseum.org/crime-library/terrorism/>

و بشكل عام فيعرف الارهاب على انه :

لغة: هو الترويع و افقاد الامن , بمعنى اوسع تحقيق اهداف معينة دوليا: اعتداء يصل إلى حد العمل الإجرامي ولكن المستهدف بهذا الإرهاب وطبيعته السياسية هو الذي يفرق في الطبيعة القانونية لهذا العمل بين الجريمة السياسية والجريمة الإرهابية. و يرى " الكس شميد alex shemid " ان الارهاب هو مفهوم مجرد ذو طابع براغماتي يخضع للدول المهيمنة على السياسة الدولية و يشمل على 3 عناصر اساسية و هي : الفاعل , الفعل و الضحية .

اما " دافيد تيكير david ticker " على أنه عبارة عن شبكة جديدة من المجموعات والهواة التي تتربط بشكل شبكي فيما بينها، وتختلف عن الشكل الهرمي التقليدي .⁽¹⁾

و يرى البعض أن ظاهرة الإرهاب الدولي تطورت بشكل أصبحت معه قادرة للاستخدام كبديل للحروب التقليدية .وبذلك التغيير في الفواعل التي تخوض الحرب و التي كانت في السابق الدول فقط . و منه فقد تعددت محاولات إيجاد تعريف موحد لمفهوم الإرهاب، و ذلك بسبب تعدد المداخل المفاهيمية و رغم تعدد مفاهيمه و عدم ثبوتها يمكننا الاعتماد على بعض التعريفات مثل تعريف قاموس المفاهيم الأساسية و الذي عرفه على أنه" :هو استخدام للعنف، مقصود وغير قابل للتنبؤ به، أو تهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها .يتضمن الإرهاب هجمات ضد السواح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات المتعددة الجنسيات .يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة."⁽²⁾

و يآثر الارهاب سلبا على الامن الوطني فهو يمثل تهديد وتحدي في آن واحد، كما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي وسلامة واستقرار المجتمع الدولي.

ثانيا :الجريمة المنظمة

تعتبر ظاهرة الجريمة المنظمة ظاهرة قديمة وجدت مع وجود الانسان حيث كانت مجموعات قبلية تتشكل لتتنشأ لنفسها نظاما مجتمعيا لتوفر لنفسها الامن و الاستقرار و تطورت هذه الظاهرة لتشمل دلائل و جوانب عدة لما تشمل عليه اليوم، و يعتبر مصطلح الجريمة المنظمة مصطلحا غامضا و غير

⁽¹⁾crime musem, op . cit .

⁽²⁾crime musem, op . cit .

واضح حاولت المكاتب الامنية مثل الانترنت و مكتب التحقيقات الفدرالية FBI و غيرها من المنظمات تقديم تعريف عام و عملي للجريمة المنظمة .

و تعرفها الانترنت على انها " اي مجموعة من الاشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب اعمال غير مشروعة بصفة مستمرة و تهدف اساسا لتحقيق الربح دون التقيد بالحدود الوطنية ."

اما مجموعة مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة للاتحاد الاوروبي فتعرفه على انها " جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعاً إجرامياً ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة و يكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو و تحقيق الأرباح"⁽¹⁾

و لقد تم تحديد مجموعة من المعايير و الدلائل من اجل تسهيل تفسير مصطلح الجريمة المنظمة و عدم خلطه بمفاهيم اخرى مشابهة له مثل الارهاب و من اهمها

- 1- الدلائل المتعلقة بأساليب التخطيط مثل (الاعداد الدقيقة و المنظم و التوافق مع الاسواق المشروعة و الغير مشروعة"
- 2- الدلائل المتعلقة بتنفيذ الاعمال الاجرامية مثل (استخدام اساليب المعرفة و التكنولوجيا الحديثة)
- 3- الدلائل المتعلقة باستخدام متحصلات الجريمة (غسيل الاموال)
- 4- الدلائل المتعلقة بالروابط و الصلات بين الافعال الاجرامية و المجرمين (الوطنية , الاقليمية الدولية)
- 5- الدلائل المتعلقة بأنماط العلاقات الداخلية بين الفاعلين (الكلمات المشفرة , الحركات ... الخ)
- 6- الدلائل المتعلقة بهيكل التنظيمات (التدرج , علاقات السلطة ... الخ)

و من اهم خصائص الجريمة المنظمة : الاستمرارية , الربح , السرية , غسيل الاموال , العنف و الرشوة و من خلال تعريف مفهوم الارهاب و الجريمة المنظمة نلاحظ ان كليهما يشتركان في كونهما عمل منظم و غير مشروع قانونيا و يختلفان من خلال طبيعة الاهداف المراد الوصول اليها , حيث يهدف الارهاب لإثارة الرعب و الخوف و تحقيق اهداف سياسية معينة⁽²⁾ اما الجريمة المنظمة فهي ذو طابع مادي لتحقيق ربح ما , و أيضا خلال تبادل الأفراد ، حيث يوفر افراد الجريمة المنظمة للجماعات

⁽¹⁾ Sylvie ZEKIC, **Approche criminologique du concept de crime organisé**, Mémoire D.E.A, Univ. de Nantes, 1999, p.3.

⁽²⁾ Sylvie ZEKIC, op . cit , p.5.

الإرهابية المال والسلاح في حين تعمل الجماعات الإرهابية على حمايتها أي هناك علاقة تبادل منفعي بين الطرفين.

ثالثا : الهجرة الغير شرعية

لقد اصبحت ظاهرة الهجرة الغير شرعية ظاهرة عالمية تصاعدت وتيرتها خاصة في العقود الاخيرة و ذلك يعود الى عدة عوامل اجتماعية سياسية و اقتصادية دفعت بمجموعة من الناس من الهجرة بطرق غير قانونية الى بلدان اخرى بحثا عن حياة و مستقبل افضل لهم حسب قاموس كامبردج تعرف الهجرة الغير شرعية على انها " كل شخص يعمل او يعيش في بلد اخر دون وجود حق قانوني و شرعي يسمح له بفعل ذلك" كما تعرف بانها: " تعني أولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط المتعلقة بدخولهم واقامتهم في الدول التي يهاجرون اليها والمهاجرون العابرون الى دولة تكون ممرا للوصول الى دولة "، كما تعتبر الهجرة السرية ضمن التهديدات العابرة للحدود والتي يتداخل فيها امن الفرد والدولة والمجتمع. وتعرف المفوضية الاوروبية الهجرة السرية: "بأنها ظاهرة متنوعة تستمل على افراد من جنسيات مختلفة يدخلون اقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر او البحر او الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة او بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة..."⁽¹⁾ و تشير المنظمة العالمية للهجرة على ان الهجرة الغير شرعية يمكن تعريفها حسب الدولة المصدرة و المستقبلية

1) الهجرة حسب الدولة المصدرة : " تنتظر للمهاجر غير الشرعي حتى ولو كان من مواطنيها على انه خرج من منافذ غير شرعية او خرج من منفذ شرعي ولكن باستخدام مستندات مزورة او بطريقة احتيالية

2) الهجرة حسب الدولة المستقبلية : " تنتظر للمهاجر كغير الشرعي لكونه تواجد على اراضيها دون موافقتها أيا كان البلد القادم منه و أيا كانت وسيلة خروجه من تلك البلد ووسيلة وصوله الى اراضيها سواء خرج من منفذ شرعي ووصل الى منفذ شرعي او خرج من منفذ غير شرعي ووصل الى منفذ غير شرعي " ⁽²⁾

⁽¹⁾حمدي شعبان، " الهجرة الغير شرعية (الضرورة والحاجة)"، مركز الاعلام الأمني، جامعة القاهرة، ص 04

⁽²⁾حمدي شعبان، مرجع سابق، ص 05

1 أشكال الهجرة الغير شرعية

أ) الهجرة الانتقائية: او ما يعرف بهجرة الادمغة و هو استقطاب اليد العاملة الماهرة للميزين الذين تفقددهم بلادهم و بالتالي نهب خيارات و قدرات بلد ما لصالح البلاد الغنية مما يبقياها في دائرة التخلف .

ب) التهجير القسري : هي الهجرة الاضطرارية التي يضطر و يجبر فيها الفرد على ترك بلدانهم وهذا يرجع لأسباب اقتصادية و سياسية بسبب نظام الحكم الاستبدادي او الاستعماري .

ج) التجارة بالبشر : و تنشأ نتيجة غلق القنوات المشروعة للهجرة مما يضطر اللجوء الى عصابات متخصصة في تسفير البشر بطرق غير شرعية و غالبا ما يتم استغلال المهاجرين لأغراض اخرى كتهريب المخدرات و التجارة بالأعضاء البشرية ... الخ (1)

رابعاً: الدولة الفاشلة

تمتاز الدولة الفاشلة بالتوتر والصراعات العميقة و خطورة وتموج بنزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة ، فاغلب الدول الفاشلة تحارب قوات الحكومة التمردات المسلحة التي تقف المعارضة ورائها غالبا ، وقد تواجد السلطات الرسمية في أي دولة فاشلة حالات من العصيان والتمرد للمدنيين ، ويظهر فشل الدولة في المرحلة التي يتحول فيها العنف إلى صراعات العسكرية الداخلية وضعف الدولة المركزية و تدني المستوى المعيشي داخلها و تعددت تعاريف مصطلح الدولة الفاشلة لدى الباحثين و المحللين السياسيين و يعتبر روبرت جاكسون **Rober Jackson** من بين اوائل من تناولوا مصطلح الدولة الفاشلة من خلال توضيحه لمدى خطورة عجز دولة ما عن تؤديه مهامها الوظيفية و تأثيره على استقرارها وامنها

و لهذه الأسباب طرح باري بوزان **Barrey buzan** في 1991 لأهمية التمييز بين مفهومي الدولة والقدرة حيث تقديره القوة أو الضعف يعتمد على قدرات النظام السياسي في المجال العسكري والاقتصادي⁽²⁾ ويرتبط من جهة أخرى حسب بوزان بدرجة التناسق الاجتماعي والسياسي وهذا الأخير يركز على قدرات النظام في خلق شعور سياسي واجتماعيو حسب قاموس بنغوين يعرف الدولة الفاشلة

(1) حمدي شعبان، مرجع سابق .

(2) herbert m howe –ambiguous order : mititay forces in african states .(m s a :Lynne Rienner 2001) ,p11

على انها " بأنها الأول التي حدث فيها انهيار للقانون والنظام والخدمات الأساسية في دول متعددة الاثنيات وتقترب هذه الظاهرة بصراع طائفي وقومية أثنية عنيفة وروح عسكرية

و ربما صراع إقليمي تربط الفشل الدولة بالصراع الاثني والحروب الأهلية". اما الدولة الفاشلة بالنسبة لنعوم تشومسكي **naoem shomeskey** هي "الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار لنفسه والتي تعتبر نفسها فوق القانون محليا كان أمر دوليا ، حتى إذا كانت الدولة الفاشلة تملك أشكالا ديمقراطية ، إلا أنها تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يجرّد مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي." (1)

و من خلال التعريفات السابقة نستنتج ان الدول الفاشلة اليوم تهدد الأمن بشكل اخطر من غيرها من خلال توفير الفرص للإرهابيين الأوليين ، كما انها مصدر للمخاطر الصحية و لشبكات الجريمة ، كما تتمثل خطورة هذه الدول الفاشلة في كونها معبرا للأسلحة وتجارة المخدرات ،فالدولة الفاشلة إذن لا تشكل تهديدا و خطرا على بقاء الدولة فقط بل علة حياة سكانها ايضا ، و قد تكون أيضا من اكثر التهديدات خطورة على الأمن الإقليمي ، وبالتالي هذه الدول تشكل تهديد للسلام والاستقرار الدوليين .

خامسا : التحول في مفهوم التهديد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 تأثيرها الواضح على مفهوم التهديد ، إذ طرحت مفهوماً جديداً للأمن الدولي، سواء من ناحية الترتيبات أو الاستراتيجيات الأمنية الجديدة، حيث حاولت الوم أ فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن، والتي تقوم بالأساس على "أن الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمعات، وأن العالم كله معرض لاعتداءات إرهابية شبيهة بأحداث سبتمبر"، وشرعت في بناء تحالف دولي "ضد الإرهاب" وقد قادت حملة ضده اطاحت فيها بحركة طالبان في أكتوبر 2001 ، من خلال عدة وسائل من ضمنها العسكرية ،وغزو العراق عام 2003، اضافة لوسائل أخرى كالاستلاء على المصادر المالية والاقتصادية للإرهاب . فقد كانت أحداث سبتمبر فرصة للوم أ لصياغة استراتيجيتها الأمنية الجديدة "استراتيجية الهجمات الوقائية"، والتي تتطرق من حقها في توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أية دولة أو جماعة ترى أنها باتت تمثل خطراً يهدد امنها القومي ، و منه فإن أحداث 11 سبتمبر أحدثت تحولا نوعيا في مفهوم التهديد و ذلك راجع للتغير النوعي في مفهوم الارهاب كذلك حيث ان الارهاب سابقا كان يشمل على يشمل على التعنيف و استخدام وسائل التهريب و اغتيال (2)، اما بعد احداث حولت الوم ا الارهاب من قوة هامشية جانبية اثناء الحرب الباردة الى قوة مركزية هذا ما ساهم

(1) مايكل روسكن وآخرون ، مقدمة في العلوم السياسية ، تر : محمد صفوت ، (دم ن) : دار الفجر للنشر والتوزيع، ص96
(2) احمد فريجة ، "الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة" ، دفاقر السياسة و القانون ، ع 14، جانفي 2016، ص165

في تحول مفهوم التهديد ليشمل على جوانب جديدة اهمها توسيع مفهوم استخدامات التهديد الارهابي وطرق التصدي له.

خاتمة الفصل الأول

من خلال دراستنا للاطار المفاهيمي و النظري للتهديد و الامن توصلنا الى النتائج التالية:

أولاً: يعتبر الامن حالة فطرية يبحث عنها الإنسان , و لم يتم التوصل الى حد الان الى معنى شامل و كامل للأمن , الا انه بدأ يأخذ اهتماما وتوسيعا لمفهومه اكثر خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة .

ثانياً: ان المفهوم الحديث للأمن , أي ما بعد الحرب الباردة شمل على توسيع مفهومه ليشمل مجالات عديدة بظهور " الامن العسكري , البيئي , الغذائي " و ذلك من اجل مواكبة تغير الاحداث التي تطرا على الساحة الدولية و العالمية.

ثالثاً: يرتبط مفهوم التهديد بالأمن فغياب الامن هو ما يسمح بتشكيل التهديد, وبالتالي فان الامن و التهديد مفهومان متضادان فغياب الامن يعني نقشي التهديد و غياب التهديد يعني انتشار الامن و الطمأنينة.

رابعاً: التهديد ينقسم الى قسمين التهديدات التماثلية و التهديدات الالتماثلية.و تعتبر التهديدات التماثلية الشكل التقليدي للتهديد و يغلب عليها عادة الطابع العسكري.

اما التهديدات الالتماثلية فهي تأخذ الشكل الحديث للتهديد و تشمل على التحديات الامنية الدولية التي ظهرت خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة و من ابرزها " الارهاب , الجريمة المنظمة , الهجرة الغير شرعية , الدولة الفاشلة"

خامساً: لقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر في التحويل في مفهوم التهديد , حيث ان قبل الاحداث كان مفهوم التهديد الارهابي يشمل على التعنيف و القتل, اما بعد احداث 11 سبتمبر قامت الولايات المتحدة الامريكية بتوسيع مفهوم الارهاب كونه خطر جدي يشكل تهديد دولي و عالمي يجب التصدي له لحماية أمن الشعوب و قامت باستغلال ذلك لبسط استراتيجيات أمنية جديدة لها تشمل على الاحقية في التصدي لأي خطر خارجي بحجة حماية أمنها القومي.

مقدمة الفصل الثاني

بعد أن قمنا بالتطرق في الفصل الأول الى الاطار النظري و المفاهيمي للأمن و التهديد , سوف نقوم بالتطرق في الفصل الثاني الى البعد الأمني لتركيا في فترة 2001 – 2017 ,حيث تمتاز تركيا ببعد جيوسياسي مهم نظرا للنظم الإقليمية الفرعية المجاورة له ,إذ ساهم الموقع الجغرافي لتركيا و ارتباطه بالقارة الأوروبية الى زيادة طموحها في لعب دور اقليمي في المنطقة, و منذ وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002 الى سدة الحكم تعمل تركيا في سياستها الخارجية على مبدأ تصفير المشكلات من خلال تحسين علاقاتها بالدول المجاورة لها خصوصا في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها مرتبطة حيويًا مع المنطقة العربية سواءً دينيا أو تاريخيا, و كذا ارتباطها بالقارة الأوروبية من ناحية أخرى , و من هنا فان الجانب الحيوي و الاستراتيجي يلعب دورا هاما في رسم السياسة الخارجية التركية, حيث أن تأثر دول الجوار التركي أمنيا يؤدي بدوره الى تأثر السياسة الخارجية التركية.

و من خلال الفصل الثاني سوف نتطرق الى البعد الأمني لتركيا في فترة 2001-2017 الذي واكب مجيء حزب العدالة و التنمية الى الحكم , و سيتكون الفصل من ثلاث مباحث , حيث سنتطرق في المبحث الاول الى أهم التحديات الأمنية الداخلية و الخارجية التي واجهتها و تواجهها تركيا , أما في المبحث الثاني سنتطرق الى تأثير مجيء حزب العدالة و التنمية منذ 2002 الى سدة الحكم في رسم مسار جديد للسياسة الخارجية التركية و أهم المتغيرات الاقليمية و الدولية التي ساهمت في احداث تغييرات على السياسة الخارجية التركية ,أما المبحث الثالث و الأخير فسيشمل على نظرة مستقبلية للسياسة الخارجية التركية من خلال السيناريوهات المتوقعة في الفترة المقبلة لمسارها , لنتوصل في نهاية هذا الفصل لأهم الاستنتاجات و النتائج التي تم التوصل اليها من خلال دراستنا للبعد الأمني في تركيا في فترة 2001 – 2017 .

المبحث الاول : التحديات الداخلية و الخارجية لتركيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي و ظهور ما يسمى بالأحادية ,تأثر الامن العالمي من احداث 11 سبتمبر 2001,حيث أحدثت هجمات 11 سبتمبر 2001 على أمريكا تحولا خاصة اتجاه منطقة الشرق الأوسط, حيث يعتقد الكثير من المفكرين أن هجمات 11 سبتمبر 2001 وضعت هاجس انعدام الأمن بعد الحرب الباردة و هزت كيان الامن القومي الامريكي , حيث شكلت تحديا للولايات المتحدة الأمريكية و تغير الاحداث في الساحة الدولية و ايجاد حل لردع الارهاب الجديد ,و سعت اليوم الى إظهار استراتيجيات أمريكية كبرى تقوم على التدخل العسكري في الدول التي من الممكن أن تكون دعمت هذه الهجمات, و لم يختلف دور تركيا في هذه المرحلة, فهي شريك استراتيجي للولايات المتحدة, ومرتبطة بتحالفات أمنية وعسكرية معها, إذ كان موقفها هو المشاركة في أي ترتيبات تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية, حيث نلاحظ العلاقة الوطيدة بين الطرفين مثل قضية العراق التي اراد فيها الطرفين ان يبقي العراق موحدة و هذا ما يخدم مصالح تركيا التي تسعى الى عدم تمدد الاكراد في كل من العراق و تركيا و سعيهم لإنشاء دولة لهم مما يؤدي الى تهديد الوحدة التركية و يشكل تحديا امنيا لها (1)

و من جهة اخرى , انتهزت تركيا الظروف القائمة منذ ذلك سعي للبحث عن مكانة إقليمية ودولية لها في ظل بروز النظام الدولي الجديد و امريكا كقوة عالمية وحيدة , فانتهجت سياسة جديدة مغايرة للسياسة التركية ما قبل 2001 سعيًا من خلال هذه السياسة إلى تحقيق أهدافها وطموحاتها التي تمكنها من لعب دور محوري في العلاقات الدولية , وبالتالي الانتقال من دولة هامش إلى دولة مركز و تعظيم دورها في الشرق الاوسط كونها دولة محورية في البحر الابيض المتوسط(2).

لاكن رغم هذه الطموحات تواجه تركيا أمام مساعها لتعظيم دورها في الشرق الأوسط وطرح نفسها كبديل لغيره افي المنطقة , لعدت مشاكل وعقبات و تحديات تعيق ذلك خاصة من الناحية الامنية و تتمثل هذه التحديات في تحديات امنية داخلية و خارجية

(1)لقمان عمر محمود أحمد النعيمي, تركيا في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة: دراسة في موقف تركيا من حرب العراق 2003 (الموصل: دار ابن الأثير للطباعة و النشر, 2007), ص 254.
(2)لقمان عمر محمود أحمد النعيمي, مرجع سابق , ص 255.

أولاً: التحديات الداخلية

1 (قضية حزب العمال الكردستاني

أخذت المسألة الكردية أهمية كبيرة لدى حزب العدالة والتنمية منذ توليه السلطة , حيث سعى الحزب الى تأسيس قواعد للمصالحة الداخلية ليس مع الأكراد فقط بل مع كل القوميات الاخرى التي لم تأخذ حقوقها منذ تأسيس الجمهورية و يرى الكثير من الباحثين السياسيين أن المشكلة الكردية هي أكبر مشكلات تركيا منذ تأسيسها عام 1924 وحتى اليوم. و منذ نشأتها انكرت تركيا تنوعها العرقي، واعتبرت كل مواطن يعيش داخل حدودها تركيا بغض النظر عن جذوره ولغته , وواصلت تركيا مشوارها في التتكر لحقوق الأقليات العرقية في تركيا من عرب وشركس ... الخ لا سيما الأكراد الذين يشكلون أكبر أقلية في تركيا كونهم يمثلون قرابة 20 في المائة من سكان تركيا(1)



خبر في د. حمدي، المزمع بالأسبوع، في قضية الكرد، في تقريره، <http://www.aljazeera.net>

توضح الخريطة أعلاه نسبة تواجد الأكراد في تركيا و المناطق التركية المتمركزين فيها و التي تمثل 15 محافظة . هذا ما يجعل من الكرد أكبر نسبة أقليات متواجدة في تركيا .

(1) د. حنا عزو بهنان، " قضية حزب العمال الكردستاني و انعكاساته على العلاقات التركية العراقية 1984-2007"، جامعة الموصل، ص ص 4 ، 5

و في ظل هذه الظروف ظهر حزب العمال الكردستاني مساندا للقضية الكردية , و تعود جذور تأسيس الحزب الى السبعينيات من القرن الماضي و بالتحديد الى 1973 في انقرة, و يتبنى هذا الحزب افكار و نشاطات ذو طابع ماركسي , حيث يرى الحزب في تطبيق مبادئ الماركسية حلا للقضية الكردية , و بالتالي بدء الحزب بنقل افكاره الى مناطق جنوب شرقي تركيا اينما تتواجد الاغلبية الكردية , و قد استطاع الحزب في تلك الفترة كسب مؤيدين له , و قد تلى ذلك الإعلان عن منهج الحزب بمرحلتين، الأولى تأسيس الحزب تشكيل دولة كردية في جنوب شرق تركيا، والثانية إقامة دولة كردستان, و لا يتم ذلك الا عن طريق الكفاح المسلح.و في 1979 تم الاعلان رسميا عن انشاء الحزب تحت اسم حزب العمال الكردستاني pkk , و نظرا للمشاكل الموجودة بين الحكومة التركية و الحزب , قرر الحزب النشاط خارج تركيا.و في 1984 قام الحزب بتشكيل جيش خاص به سمي ب " قوات تحرير كردستان" و هنا نرى انه من خلال حزب العمال الكردستاني فقد بدأت الحركة الكردية بخطوات أسرع وأكثر شمولا لإعمار المنطقة وتشكيل مؤسسات هامة لابد منها في كل دولة مثل البنك المركزي، والجهاز الأمني والعسكري(1)

وتوصل الحزبان الكرديان إلى اتفاق لتوحيد النشاطات في المنطقة , هذه الخطوات المتبعة قد دفعت تركيا الى التصدي العنيف ازاء قيام دولة كردية مستقلة في المنطقة الى درجة الوصول الى التهديد باستخدام القوة و اجتياح المنطقة , حيث ان تركيا عرضت بشدة منذ البداية قيام دولة كردية شمالي العراق , و ذلك بسبب الخوف من انعكاس على مواطنيها الاكراد القاطنين في منطقة كركوك المأهولة بأكثرية تركمانية و بالتالي سيادي ذلك الى بروز قوة الدولة الكردية في المنطقة و مطالبة الاكراد الانفصال تماما عن تركيا من اجل تشكيل دولة كردستان الكبرى التي لطالما حلموا بها و يعتبر الصراع التركي الكردي على الحدود العراقية التركية نزاع قديم ظهر مجددا على الساحة الدولية نتيجة الظروف و التحولات و باعتبار القضية الكردية و حزب العمال الكردستاني تحديا داخليا لتركيا , عملت السياسة الخارجية التركية الحديثة بعد قدوم حزب العدالة و التنمية الى ادخال استراتيجيات امنية جديدة(2)

(1) د. حنا عزو بهنان، مرجع سابق ، ص 6

(2) سمير ذيابسبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، ط1 (الجنادرية للنشر و التوزيع، 2012)، ص 157.

و تتمحور السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية حولانتهاء نشاطات حزب العمال الكردستاني ومنعه من ايجاد فرصة للتمدد في شمال العراق ، خاصة في ظل اتهام تركيا لحكومة إقليم كردستان بدعم حزب العمال الكردستاني

وقد توضحت معالم السياسة التركية تجاه العراق في خطاب "أردوغان" 02جانفي 2001 والذي أكد فيه على دعم وحدة العراق ورفض تقسيمه وتصحيح الخلل في التوازنات بين المجموعات العرقية

ولتحقيق أهدافها في العراق استخدمت تركيا العديد من الوسائل والتي تراوحت بين الاسلوب الدبلوماسي و الاسلوب العسكري,الاسلوب الدبلوماسي من خلال فتح باب الحوار مع أكراد العراق

التهديد باستخدام القوة العسكرية واستخدامها فعليا: حيث هددت تركيا الأكراد أكثر من مرة بأنها ستستخدم القوة ضدهم إذا حاولوا الانفصال أو الاستيلاء على مدينة كركوك

حيث شنت القوات التركية هجمات ضد قواعد حزب العمال الكردستاني شمال العراق عدة مرات كما حدث في أكتوبر 2008.

احتفاظ تركيا بعدة قواعد عسكرية في شمال العراق

التهديد بفرض عقوبات الاقتصادية: حيث يعتمد إقليم كردستان على تركيا اقتصاديا , حيث تستغل تركيا ذلك كأداة ضغط عليهاوفي السنوات الاخيرة لقد شهدت العلاقات بين تركيا مع شمال العراق تنسيقا خاصة في المجال الأمني نتيجة الاعمال الارهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني التركي⁽¹⁾.

و من هنا يمكننا القول ان القضية التركية عامة و حزب العمال الكردستاني خاصة من اهم التحديات الداخلية التي تسعى تركيا لإيجاد حل لها , حيث نلاحظ ازدواجية الموقف التركي إزاء القضية الكردية، فبينما تطارد الحكومات التركية عناصر حزب العمال الكردستاني وتصفهم بالإرهابيين كما ذكرنا، فإنها من ناحية أخرى كان موقفها ايجابياً من الكرد العراقيين من خلال إقامة منطقة آمنة لهم على الحدود المشتركة بين الدولتين, يمكننا الاستنتاج من خلال ذلك تخوف تركيا من ثوران الاكراد و مطالبتهم

(1)سمير ذيابيبتان،مرجع سابق ، ص159

بالاستقلال و تشكيل دولة كردية تضم الاقليات الموجودة في كل من تركيا , العراق و سوريا , مما يدفعها الى مواصلة الاهتمام بهذه القضية حفاظا على هوية و امن الداخلي.(1)



مختص بدميحي، بك طرف أبحر لأقبح ، <https://sabq.org/8Begde?w=ac1>

توضح الخريطة أعلاه مناطق تمركز الأكراد مع الدول المجاورة لتركيا و هي ايران العراق و سوريا هذه الدول التي تتوزع فيها نسبة كبيرة من الأكراد الذين يسعون الى تشكيل دولة تركية لهم تكون متمركزة بين حدود هذه الدولة الأربعة

(1) سمير ذيابيبيتان، مرجع سابق ، ص159

2) الحركات السياسية المحظورة

ساهمت الانقلابات الاخيرة في تركيا الى بروز مفهوم الكيان الموازي في تركيا رغم انها ظاهرة قديمة لكنها ظهرت علنيا مؤخرا , و قد نشأت هذه الحركة الاسلامية الصوفية سنة 1970 على يد فتح الله غولن و يعبر مصطلح الكيان الموازي عن تنظيم سري ينشط اعضاءه في الامنو القضاء و هدفه تقويض الحكومة التركية , و يعتبر فتح الله غولن المتهم الرئيسي للكيان الموازي , و تعرف هذه الجماعة كونها كيان موازي و ليست جماعة ضاغطة و ذلك يرجع لكونها تتسم بالمشروعية و القدرة على صناعة القرار السياسي , و بالتالي الكيان الموازي هو عبارة عن تكتلات متداخلة و مجموعات امنية , عسكرية , اجتماعية ... الخ تسعى للتصدي الى ما يعيق تواجدها و قد انتهج الكيان الموازي عدة اساليب لذلك منها الاغتيالات السياسية و احداث التظاهرات مما يشكل تهديد امني داخلي خطير على تركيا و مما نراه من خلال مبادئ حركة غولن انها لا تتوافق مع حزب العدالة و التنمية و تعتبر خصما له , خاصة من خلال توجهاتها ازاء علاقة العرب مع اسرائيل و دعمها للتعاون مع الكيان الاسرائيلي و الانفتاح على الو م ا (1)

حيث تميزت العلاقة بين حزب العدالة و التنمية و حركة غولن بالتعاون الذي انتهى بالتوتر , حيث قد دعمت حركة غولن في البداية حزب العدالة و التنمية و لادن تراجع ذلك الدعم نتيجة الاختلافات في الرؤى للقضايا الراهنة مثل القضية الكردية, بإضافة الى الاختلاف في السياسة الخارجية التركية بين اردوغان و غولن, فقد ساهمت عوامل داخلية في تأزم الوضع بين الطرفين و من اهمها الانقلاب الفاشل على تركيا سنة 2016 , حيث عرفت تركيا حالة انقلاب على النظام السياسي الحاكم من طرف حزب العدالة و التنمية حاول فيها الانقلابيين السيطرة على القطاعات الحساسة في الدولة و تم اعلان حالة طوارئ دامت 3 اشهر (1) و وجهت التهم في ذلك الحين الى حركة غولن انها سبب وراء هذا الانقلاب الفاشل من خلال دعمها لبعض القيادات العسكرية و ضباط الجيش و الدعم الخارجي ايضا لزعة الامن التركي, حيث اعتبر هذا الانقلاب الفاشل حالة حرجة تسعى الى تدمير ما توصل اليه حزب العدالة و التنمية من انجازات منذ توليه السلطة .و يعتبر الحزب الموازي من التحديات الداخلية التي قد تشكل تهديد على حزب العدالة و التنمية خاصة بعد احداث الانقلاب الفاشل في 2016

(1) امال وشنان و جلال خشيب،مرجع سابق،ص ص 11، 12

(1) امال وشنان و جلال خشيب،مرجع سابق،ص 13

حيث تواجه تركيا اليوم مهمة تحدي لمواجهة هذه الكيان الموازي و التصدي لمعالمه و التي تكمن اهمها في السيطرة على عدد هذه الحركة التي يقدر عدد مواليتها بأكثر من مليوني شخص، إضافة الى صعوبة الكشف على الموالين الخادمين لهذه الجمعية كونها تتسم بالسرية و التوسع في مناطق خارج تركيا ، حيث يحظى التنظيم الموازي بالدعم الخارجي بشكل كبير خاصة من طرف الغرب و اسرائيل و هذا ما يشكل هاجسا و تهديد لحزب العدالة و التنمية الذي يتولى السلطة حاليا.

3) مشكلة اللاجئين السوريين

لقد بدا تمركز اللاجئين السوريين في تركيا منذ العام الاول من الازمة السورية سنة 2011 ، وقد ساهم هذا التمركز المستمر بأعداد كبيرة بالتأثير على الداخل التركي من خلال عدة نواحي، فمن الناحية الاجتماعية واجه الشعبين مشاكل في طبيعة النمط المعيشي و اختلاف الثقافة و اللغة و تغير في التركيبة السكانية خاصة بتدفق العدد الهائل من الافراد مما شكل تغيير في التكوين الديمغرافي ، اما من الناحية الامنية و السياسية فيواجه السوريين في تركيا ردة فعل المواطنين الاتراك اتجاههم التي قد تصل الى حد العنف في بعض الاحيان ، هذا ما قد يدفع اللاجئين السوريين الى تشكيل تحالفات و منظمات للدفاع عن انفسهم و حقوقهم مما قد يشكل تكتلات عرقية على الداخل التركي، .كما انه من أكبر المشاكل التي تواجه اللاجئين السوريين داخل تركيا، هي مشكلة القيد والتوثيق. حيث أنه لا يمكن لأي لاجئٍ سوري أن يستمتع بأي حقٍ من الحقوق التي تقدمها الدولة للاجئين، دون أن يتقيد رسمياً بالدولة، حيث أنه في حال مالم يتم التقييد رسمياً بالدولة، فهو يعتبر غير موجودٍ بالدولة ولن يتوفّر له أي حقٍ من تلك الحقوق.⁽¹⁾

اما من الناحية الامنية و فقد شكل تدفق اللاجئين السوريين ضغطا متزايدا على الاجهزة الامنية التي وجدت نفسها في مواجهة تحديات امنية جديدة مغايرة عن مراقبة تنظيم الدولة و التصدي للأكراد.. اما من الناحية المالية و الاقتصادية فقد افادت التقارير انفاق الحكومة التركية ما يقارب 3 مليار دولار أمريكي من اجل مساعدة اللاجئين السوريين ، حيث ان هذا قد ادى الى اعباء مالية لها ففي ظل مواجهة حزب الكردستاني في سوريا و دعم المعارضة المسلحة ، وجدت تركيا نفسها في صدد تحمل ايواء 3 ملايين لاجئ سوري ، هذا ما ادى الى رفضها قبول أعداد جديدة من اللاجئين السوريين، خاصة في ظل تزايد العنف و الارهاب .

(1) تركيا بوست ،تأثيرات اللاجئين السوريين على تركيا : اجتماعيا و اقتصاديا و امنيا و سياسيا ، المتاح بموقع <https://www.turkey-post.net/p-40178>، بتاريخ 03/07/2018 على الساعة 1: 20

و يمكننا القول ان تركيا اليوم تسعى الى تحقيق التوازن بخصوص تواجد اللاجئين السوريين على اراضيها , حيث ان تبنيتها لسياسة الباب المفتوح من السياسات المهمة اتجاه ملف السوري من خلال توقيع اتفاق مع الاتحاد الاوروي في 2016 تنص على منع اللاجئين السوريين التدفق الى الدول الاوروبية من خلال تركيا, و قد اعتبرت هذه السياسة خطوة ايجابية لقبول التعايش التركي السوري في تركيا و الانتقال من مصطلح "استضافة اللاجئين السوريين" إلى "مساعدة اللاجئين السوريين في كسب قوتهم." و من هنا نستنتج ان مشكلة اللاجئين السوريين من التحديات الداخلية التي لازالت تركيا تعمل على حلها و التعاطي مع مستجداتها و ذلك لمواجهة أي اثر داخلي قد يحدثه تواجد اللاجئين السوريين على اراضيها .(1)

(4) التحدي الاقتصادي

فرغم نجاح اقتصاديات تركيا و ادراجها ضمن الاقتصاديات العالمية الناجحة, الا ان هناك تحديات اقتصادية تواجه تركيا من خلال توتر علاقاتها مع محيطها الاقليمي , من ابرزها توتر علاقاتها مع روسيا بعد حادثة اسقاط الطائرة الروسية على الحدود السورية التركية , و تعرضها لعقوبات اقتصادية روسية اثرت من خلال ارتفاع نسبة التضخم الذي يعكس بدوره على المستوى المعيشي للمواطن التركي , كما ان بعض الاوضاع الداخلية و الخارجية تأثر على الوضع الاقتصادي , من خلال انفاق الحكومة مبالغ ضخمة من اجل ضمان امنها الداخلي , و فرض اطماعها العسكرية في سوريا و العراق كما ان للمشاكل الداخلية اثر على اقتصاداتها فرغم الاستقرار الداخلي في تركيا , الا ان توتر علاقاتها مع المعارضة الكردية قد اثر على امنها الداخلي (الانفجارات من قبل جماعات العنف) اضافة الى ظهور خطر تنظيم داعش في تركيا مما يؤدي الى نفور الاستثمارات الاجنبية المباشرة و التي تمثل نسبة مهمة تعتمد في عجلة الاقتصاد التركي, و من هنا نستنتج ان على ان التحدي الامني في تركيا في الفترة الاخيرة كان له اثر سلبي على مستواها الاقتصادي(1), حيث تعمل تركيا اليوم على سد هذه الثغرات و الخروج من دائرة الانكماش التي واجهتها بسبب ذلك

(1) تركيا بوست، تأثيرات اللاجئين السوريين على تركيا : اجتماعيا و اقتصاديا و امنيا و سياسيا ، المتاح بموقع <https://www.turkey-post.net/p-40178>، بتاريخ 03/07/2018 على الساعة 20: 1

(2) عبد الحافظ الصاوي، الاقتصاد التركي و مواجهة التحديات، المتاح بموقع

<https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/10/12/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A->

5) تحدي ترسيخ الديمقراطية

اشارت الكثير من التقارير الدولية الى انتقادات لحكومة حزب العدالة والتنمية بسبب تراجع حرية الصحافة وتحول تركيا الى اكبر سجن للصحفيين على المستوى العالمي، بسبب القيام بسجن عدد كبير من الصحفيين في قضايا تتعلق بحرية الرأي والتعبير، لقد واجهت الحكومة التركية العديد من الحملات ضدها اتهاما بقمع الحريات العامة من قبل منظمات حقوقية صحفية، كانت اهمها في ماي في قضية محاكمة الصحفي جان دوندار و التي حضرها ستة من قناصل الدول الاوروبية و هذا ما سمي بالاحتجاج الغربي على المحاكمة ، و في مارس 2013 اندلعت احتجاجات شعبية لطريقة تعامل الاجهزة الامنية التركية مع ما يناهض سياسات الحكومة البيئية و هذا ما اعتبره الشعب تضيق على الحريات العامة ، كما شهد في 2016 اطلاق عدد من الاكاديميين الاتراك حملة توقيع تتعلق بانتهاك حقوق الانسان و الحريات في المواجهات و حظر التجوال في مناطق في جنوب شرق تركيا .

كما ان المحاولة الانقلابية الفاشلة في 2016 كان لها اثر في تحدي الحريات من خلال قيام السلطات التركية باعتقال مدنيين منهم موظفين ، هذا ما اثار حالة من الغضب من قبل الاتحاد الاوروبي الذي رأى في هذا مساسا بحقوق الانسان، كما فيم يخص حرية الصحافة و الاعلام فأشارت التقارير الى دفع اردوغان الاموال لعدد كبير من رجال الأعمال من اجل شراء عدد كبير من الصحف التركية، كما قام بفرض غرامات مالية على من وسائل الإعلام لكي تتماشى مع سياسات حزبه، و بالتالي سيطرة الحزب على قطاعات الاعلام المختلفة، و هذا ما ادى الى تضرر الصورة النمطية للإعلام التركي و حرية التعبير و الراي في تركيا سواء على المستوى الاقليمي او الدولي⁽¹⁾.

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/7/18/%D9%88%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-1> بتاريخ 01/07/2018 على الساعة 20: 43

(1) سعيد الحاج، الانقلاب الفاشل في تركيا...الاسباب و الانعكاسات، المتاح بموقع

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/7/18 بتاريخ 01/07/2018 على الساعة 03 : 22

كنا قد تطرقنا في سابقا الى الكيان الموازي و اثره على انقلاب 2016, فرغم فشل هذا الانقلاب الا انه كان له اثر على الوضع الداخلي التركي و على حزب العدالة و التنمية الحاكم و من اهم انعكاسات هذا الانقلاب :

ازدياد شعبية اردوغان و حزبه الامر الذي يخلق غطاء شعبي على حملته ضد الكيان الموازي, حيث ان هذا الانقلاب قد مكن الرئيس التركي من كسب ثقة شعبه به

تأثر الاقتصاد التركي بهذا الانقلاب من خلال تفشي القلق لدى الكثير من المستثمرين الاجانب و انعكاس ذلك على قيمة العملة المحلية و ارتفاع نسبة البطالة حيث بلغت 12%

و قد أبرزت محاولة الانقلاب في تركيا تحديات أمنية جوهريّة، وقد تكون له انعكاسات مؤثرة على الوضع الامني فيها و من اهم هذه الانعكاسات (1)

و الانقلاب الفاشل في تركيا كان نتيجة تراكم مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية , لاجل حزب العدالة و التنمية حاول التعاطي مع الازمات و حلها قبل تفاقمها, و هذا ما سيجب له الفرصة مستقبلا من اجل التعاطي مع الملفات الاقليمية .

و يمكن القول في جانب اسباب فشل الانقلاب في تركيا , ان القيادة في تركيا لها استراتيجية ناجحة في حل الازمات و التعاطي معها , كما ان للوعي الشعبي دور في تحديد مصير امته فقد اثبت الشعب التركي في تلك اللحظات الصعبة مدى تحليه بالشجاعة و مدى جدارته بالحرية و الديمقراطية من خلال تصديه لذلك الانقلاب بنجاح .

من هنا نستنتج انهم رغم ان تركيا دولة تسعى الى ارساء المبادئ الديمقراطية الا ان لها ثغرات تبينت من خلال هذه الاحداث المترامية في قمع الحريات , فهي في صدد مواجهة تحدي الحريات و يجب عليها ايقافه و ذلكمن خلال منح الحرية لمواطنيها و التركيز على حرية الراي و التعبير و المعارضة هذه الامور التي باتت تؤرق المواطن التركي الذي اصبح يشعر بالقمع و التظلم

(1) سعيد الحاج، الانقلاب الفاشل في تركيا...الاسباب و الانعكاسات، المتاح بموقع

بتاريخ 01/07/2018 على الساعة 22 : 03 <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/7/18/>

ثانيا : التحديات الخارجية

1) التنافس الروسي الامريكي على تركيا

أ) روسيا

تشهد العلاقات التركية الروسية حاليا حالة من التطور الملحوظ رغم التنافس و المواجهة بين الطرفين منذ سنوات طويلة, فقد اثرت الظروف السياسية في الساحة الدولية على الدولتين كونهما متجاورتين و ذو بعد استراتيجي مهم , و هذا ما برز من خلال انفتاح الدولتين على بعضهما البعض من خلال تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي في 2012 و القمة الروسية التركية في العام نفسه,(1)

و رغم اشتراك الطرفين في المصالح من خلال سعي تركيا الى تقليل فجوة التنافس مع كل من ايران و اسرائيل , و سعي روسيا الى الرفع من المستوى الاقتصادي لها في ظل العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليها الازمة الاوكرانية , و تحسن العلاقات الروسية التركية الا ان هذا لا ينفي التنافس و النزاع الاقليمي بين الطرفين , حيث ان قوة احد الطرفين تعني اضعاف الطرف الاخر , و تجلى ذلك خصوصا بسبب خوف روسيا من تمدد السياسات الاسلامية في المنطقة في ظل حكم حزب العدالة و التنمية , و بالتالي بروز النفوذ التركي في المنطقة مما قد يضعف الدور الروسي فيها , فمثلا في خصوص الازمة السورية فقد اضعف التدخل الروسي في سوريا دور تركيا في الازمة , و تسعى الدولتين حاليا الى ايجاد حل للازمة السورية بما يتناسب مع مصالح الطرفين .

و من خلال ذلك تعتبر روسيا منافسا كبيرا لتركيا خاصة كونها قوة مهيمنة تقف امام الطموحات التركية خاصة في منطقة اسيا الوسطى حيث ان روسيا تهيمن على مجموعة من الجمهوريات في المنطقة التي تجمعها معها العديد من المنظمات الاقليمية كمنظمة الكومنولث , و من اهداف هذه المنظمات الاقليمية ملئ الفراغ الذي ظهر في الجمهوريات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي من جهة , و من جهة اخرى الرد على المحاولات التركية و الايرانية الساعية الى دور اقليمي , اضافة الى الصراع التركي الروسي على مد انابيب النفط من هذه المنطقة عبر أراضي كل منهما لتصديرها من ميناء نوفوراسيك الروسي على البحر الأسود, أو جيهان التركي عبر البحر المتوسط.(2)

حيث ان في منتصف التسعينات من القرن الماضي اصبحتروسيا تنظر إلى تركيا على أنها تحدي أمني كبير، ما جعل روسيا ترى في تركيا قوة إقليمية تطمح لدعم الحركات الإسلامية.

(1) معروف البخيت ، الدور التركي و المتغيرات الاقليمية ، (الاردن، 2010) ، ص ص 47 ، 48

(2) معروف البخيت ، مرجع سابق ، ص 52

و تعتبر التحديات بين روسيا وتركيا كثيرة و متنوعة , فقد كانت تركيا تلعب دورا في الحلف الأطلسي ضد الاتحاد السوفيتي، و هناك البعد الإسلامي في السياسة التركية الذي تقابلها بعد أرثوذكسي في السياسة الروسية تجاه منطقة آسيا، اضافة الى التحالفات التي تشكلها روسيا من اجل حشر تركيا ، كما ان من الناحية الاقتصادية فروسيا تعتبر شريك اقتصادي مهم لتركيا حيث ان ازمة تحطم الطائرة الروسية كان له اثر على التبادل الاقتصادي بين الطرفين و زيادة التوتر بين البلدين اثر اقدام روسيا على تخفيض حجم الغاز المصدر لتركيا ، اضافة الى سياسة الاستقطاب والتي جعلت تركيا تخسر بعض دول مثل: كازاخستان، وقيرغيزستان العضوتان في رابطة الدول المستقلة واللذان اعلنتا مع دول الرابطة دعمها لروسيا ضد تركيا.(1)

و من هنا نستنتج ان العلاقة بين كل من روسيا و تركيا تتسم بالتوتر تارة و تحسن العلاقات تارة وفقا لما يخدم مصالح الطرفين , لآكن على العموم فان روسيا تشكل تحديا خارجيا كبيرا و منافس قويا لتركيا خاصة في منطقة المتوسط خاصة في المنطقة العربية التي يختلف فيها الطرفين بشدة , حيث ان تنافس الاهداف بعيدة المدى في العلاقة بين الطرفين يبقى ظاهرا على الرغم من تطور العلاقات الحالي , حيث تبقى الطبيعة التاريخية التنافسية بين البلدين الحكم الوحيد على حركة مسار العلاقات بين الطرفين سواء على المستوى العلاقات الثنائية او الاقليمية لكل منهما .

(ب) أمريكا

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية المؤسس الرئيسي للعلاقات التركية الإسرائيلية , من خلال رؤية الولايات المتحدة الامريكية اسرائيل كشريك استراتيجي و تركيا كشريك لها في حلف شمال الاطلسي , و لذلك تقوم بالدعم الدائم للطرفين , و يعتبر عبور الولايات المتحدة الامريكية للعراق من خلال الاراضي التركية نقطة تحول كبيرة في العلاقات التركية الاسرائيلية, حيث تعتبر الاستراتيجية الاسرائيلية في العراق من اهم عوامل توتر العلاقات التركية الامريكية , حيث ترى اسرائيل تفكيك العراق و التحالف مع الاكراد و دعم انفصاليهم مكسبا لها خاصة بعد الغزو الامريكي للعراق , و هذا ما يؤثر بدوره على تركيا المنخوفة من تمدد الاكراد و انفصالها عن تركيا لتشكيل دولة موحدة لهم, و يعتبر هذا التفكيك العرقي و الطائفي هدفا لإسرائيل لتحقيق امنها(2)

(1)، الوطن العربي و تركيا في استراتيجيات القوى العظمى حوار مستقبلي، (1995)، ص ص 488، 489 ناصيف خي
(2)، مرجع سابق، ص 489 ناصيف خي

و هذا بدوره ادى الى حذر تركيا من علاقاتها مع اسرائيل خصوصا ان توتر العلاقات الامريكية التركية راجع لموقف تركيا من اسرائيل.

و من جهة اخرى فأن الولايات المتحدة الامريكية ترى في تركيا منطقة استراتيجية في المتوسط هذا ما دفعها الى الاستمرار في توطيد علاقاتها مع تركيا , و لكن بعد الحرب الباردة اصبحت العلاقات التركية الامريكية خصوصا مع حلف الناتو تسير وفق منظور العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية مع الاتحاد الاوروبي و علاقات تركيا مع الاتحاد الاوروبي , حيث ترى تركيا الولايات المتحدة الامريكية كبديل للاتحاد الاوروبي في حالة توتر المفاوضات معه , و تركز على ذلك من خلال حلف الناتو , و من هنا يمكننا القول انه من اهم التحديات التي تواجه تركيا هو علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية و طبيعة التنافس بين الطرفين , و قد تميزت العلاقات الامريكية التركية في مرحلة الحرب الباردة على المصالح الامنية للطرفين، و ركزت على البعد العسكري بعد انضمام تركيا لحلف الناتو،⁽¹⁾

و قد تخللت العلاقات بين الطرفين على التوترات وخلافات، ادت احيانا الى فرض قيود اميركية على التسليح انزال و رغم انهيار الاتحاد السوفياتي فقد ابقت تركيا اهميتها الاستراتيجية من واجهة المنظور الاميركي، و ذلك من خلال دورها في آسيا الوسطى والشرق الاوسط، ومن جهة اخرى تسعى اميركا الى تحويل الشراكة الاستراتيجية مع تركيا، من بعد عسكري الى بعد سياسي ، و من جانبها تركيا ترى ان الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية لا تكتمل الا بدعم الكونغرس والجاليات اليهودية في اميركا، و هذا ما جعلها تتجه هذا الاتجاه، و تقوية علاقاتها مع اسرائيل في اطار ما يخدم مصالحها⁽²⁾.

ولكن يمكن ان نرى ان العلاقات بين تركيا و الولايات المتحدة في السنوات الاخيرة غلب عليها طابع المد و الجزر من توتر و تعاون حسب ما يتوافق مع المصالح الاقليمية للطرفين , هذا ما يجعل العلاقة بين الطرفين غير مستقرة و في تذبذب مستمر .

(1) ريز لطيف صادق ، العلاقات الامريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة و التنمية (2011-2003) ، المتاح بموقع <http://elibrary.medi.u.edu.my/books/2014/MEDIU6133.pdf> بتاريخ 25/06/2018 على الساعة 15: 43

(2) ريز لطيف صادق ، مرجع سابق

(2) المنافسة الايرانية

تواجه كل من تركيا و ايران تنافسا سياسيا و ثقافيا ليس بالحديث , قد ولد استقطاب حادا أثر على منطقة اسيا الوسطى من خلال انقلاب بعض الدول على الخطط التركية مثل العراق حول قضية مخيم الموصل , و من جهة اخرى وجود تخوفات تركية من ايران حيث في الجانب النووي تخشى تركيا من حصول ايران على السلاح النووي مما قد يجبر تركيا في هذه الحالة ان تصبح دولة نووية رغم انها عضو في حلف الناتو .

كما ان التحولات في السياسة الايرانية الامريكية التي كانت مرهونة على التسوية في قضايا مهمة كبرنامج ايران النووي كان لها اثر في توتر العلاقات التركية الامريكية و ذلك بكون تركيا جزءا من عملية حصار ايران من خلال نصب منظومة الدفاع الصاروخي على الاراضي التركية و بالقرب من الحدود الايرانية, و بالتالي فقد ساهمت ايران بتوتر العلاقات التركية الأميركية , اضافة الى ملفات اخرى و من جهة اخرى فقد بدا تحسن العلاقات التركية الإيرانية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وظهور نوايا الولايات المتحدة الأميركية التدخل في العراق , وتعتبر العلاقات التركية الايرانية من الاله في منطقة الشرق الاوسط خصوصا في ظل ان الدولتين تقعان جغرافيا في المنطقة العربية هذا ما ساهم بدوره في طبيعة العلاقات التركية الايرانية خصوصا بعد احتلال العراق في 2003, حيث ساهمت حرب العراق في تغيير موازين القوى لصالح ايران, حيث وجدت تركيا نفسها عرضة لخطر الاكراد و امتدادهم الى جنوب شرق الاناضول المتمركزين بكثرة فيها, كما ان انهيار النظام العراقي السابق والشيعية على السلطة وتفشي دور الأكراد في شمال العراق ، أدت كلها إلى تزايد النفوذ الإيراني في العراق هذا ما أثر على الامن القومي التركي .⁽¹⁾

فقد اثر احتلال العراق على طبيعة التنافس الايراني التركي ، و ذلك بسبب بروز نفوذ الطرفين الأميركي والإيراني على الساحة العراقية؛ فأمرىكا تحتل العراق عسكرياً، اما ايران تتحكم في النظام السلطوي للعراق عن طريق الحلفاء.

(1) جابر دوغان ، تحديات تواجه تركيا في الوقت الحاضر، المتاح بموقع <http://www.turkpress.co/node/16784> بتاريخ 20/06/2018 على الساعة 17:08

ومع تحييد دور تركيا الاقليمي , لم يتبقى على الساحة العراقية سوى واشنطن و طهران ,حيث عملت ايران على بسط نفوذها اقليميا في العراق, و ذلك في ظل محدودية الدور التركي في العراق نظرا لوجود النقل الايراني فيها

اما حاليا فتشهد العلاقات التركية الايرانية حالة من التعاون الاقتصادي الناجح, حيث تلعب تركيا دور الوساطة في أزمة الملف النووي الايراني بين طهران والغرب, ولكن هذا التعاون الاقتصادي والوساطة الدبلوماسية لم تصلا حد التحالف بين البلدين, فرغم المصالح المشتركة للبلدين خصوصا في موضوع الحد من تمدد الاكرد على حدودهما السياسية , الا ان للبلدان رؤى سياسية مختلفة حيث تلجا تركيا الى استثمار قوتها الناعمة و قوتها الاقتصادية من اجل الانفتاح على الغرب اما ايران تعمل على اظهار نفوذها من خلال دعم حركات المقاومة و المواجهة المباشرة للولايات المتحدة الامريكية و اسرائيل و لكن رغم ذلك فان السياسة الخارجية التركية ازاء ايران شهدت تطورا ملحوظا حيث شهدت العلاقات بين الطرفين التركيز و التقارب في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية, وحدة العراق وحزب العمال الكردستاني.(1)

و رغم تطور العلاقات التركية الايرانية في السنوات الاخيرة خصوصا في ظل حكم حزب العدالة و التنمية الا ان السياسة الخارجية التركية يبلغ عليها الحالة الوسطية فهي لا تتماشى تماما مع المصالح الايرانية و في الوقت نفسه لا تعارضها , و يبقى الملف النووي الايراني من المسائل الحساسة في العلاقات التركية الايرانية .ففي ظل وقوف تركيا موقف دفاع عن الملف الايراني ضد الولايات المتحدة الامريكية المعارضة لامتلاك ايران السلاح النووي , الا انه من جهة اخرى فان نفوذ ايران في العراق و رغبتها في نشر الشيعة فيه يلعب دورا سلبيا في العلاقة بين البلدين(2)

و من هنا يمكننا القول ان العلاقات التركية الايرانية تقف بين حالتين هي الاصطدام و التقارب فالتنافس الايراني على تركيا قائم خاصة من خلال وتسابق الطرفين على بسط نفوذهم في منطقة الشرق الاوسط , و تختلف حدة التنافس باختلاف المتغيرات الاقليمية و المصالح الاستراتيجية التي وحدها من تحدد طبيعة العلاقات بين الطرفين .

(1) جابر دوغان ، مرجع سابق.

(2) جابر دوغان ، مرجع سابق.

(3) الانضمام الى الاتحاد الاوروبي

تنتقل جذور العلاقات بين تركيا و الاتحاد الاوروبي منذ الخلافة العثمانية حيث تميزت العلاقات في تلك الفترة بالصراع و لم تأخذ طابع التعاون الا بعد انهيار الدولة العثمانية و تأسيس الجمهورية التركية الحديثة , لذا يمكننا القول ان توجه تركيا نحو اوربا ليس بالأمر الجديد من خلال سعي تركيا الاندماج في المنظومة الاوروبية مثل حلف شمال الاطلسي , حيث كانت اول الشراكات مع الاتحاد الاوروبي في 1963 , رافقتها بعدها عدة محطات من اهمها قمة هلنسي , قمة نيس , اجتماع لوكسمبورغ و غيرها من المحطات وصولا الى مسالة المهاجرين الضاغطة لتحريك الية الانضمام الى أوروبا و قد بقيت مسالة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي قائمة و من ثم مطالبة اوربا بإحداث اصلاحات في الداخل التركي لكي تتوافق مع شروط الانضمام الاوروبية⁽¹⁾ .

و بعد وصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم بدا التغيير في العلاقات الاوروبية التركية نحو مقارنة تركية جديدة , حيثان تركيا في ظل حكم حزب العدالة و التنمية تسعى الى اسراع وتيرة الاصلاحات لتحقيق متطلبات الانضمام و منها:

- التخلص من سيطرة العسكر على البنية السياسية التركية

- تحقيق مسعى الدولة الاقليمية القوية اقليميا و دوليا

(2)- تحقيق الرفاه الاجتماعي

و لتحقيق ذلك قام حزب العدالة و التنمية بمجموعة من الاصلاحات منذ 2003 من اهمها منع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية و تشديد العقوبات على ظاهرة التعذيب ... الخ

وقد استطاع حزب العدالة والتنمية من خلال هذا المسار الإصلاحى، فتح مجال امام المفاوضات للانضمام , الا ان هذه المفاوضات تماطلت بسبب الخلافات الموجودة بين تركيا وبعض الدول الاوروبية واستمرت المماطلات من طرف الجانب الاوروبي على مدى سنوات و المفاوضات من الطرف الاوروبي و التي وصفت فيما بعدها الجمود

(1) احمد مجدي السكري، " ازمة العلاقات التركية الاوروبية بين غياب الفاعلية و اعتبارات المصالح " ، مجلة شؤون عربية ، ع 152 ، ص

ص 11 ، 12

(2) احمد مجدي السكري، مرجع سابق ، ص 12

لاكن ازمة اللاجئين السوريين قد عملت على احياء المفاوضات في 2015 من خلال خطة عمل بين بروكسل و تركيا تلتها فتح الاتحاد الاوروبي مع تركيا مفاوضات للانضمام المتعلق بالسياسة الاقتصادية و النقدية

لاكن احداث الانقلاب الفاشل في تركيا 2016 قد اثارت التوتر في العلاقات بين الاتحاد الاوروبي و تركيا حيث ان الإجراءات التي اتخذتها تركيا جراء الانقلاب قد لاقت اعتراض كبير من قبل الطرف الاوروبي الذي رأى ان اردوغان يسعى الى شن حملة على المعارضة و ابقاء السيطرة على البلاد , و من بين معارضي ذلك المستشار النمساوي كريستيان كيرن الذي دع الى وقف المفاوضات لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي, لآكن بعد ذلك اصبح الازواج اقل حدة بين الطرفين , نظرا للمصالح المشتركة بين الطرفين و تمسكهم بالاتفاقات التي بينهما و خاصة اتفاقية اللاجئين السوريين⁽¹⁾ .

ولعل من اهم اسباب تردد اوروبا انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي

-شك بعض الدول الاوروبية في عدم نجاح تركيا في التحول بشكل نهائي الى دولة علمانية اوربية، اذ ان هناك خوفاً من حدوث تطورات تؤدي الى تحول تركيا الى دولة اسلامية، مما قد يعكس بشكل مباشر على الأمن الاوروبي.

- التكلفة المالية الباهظة على الاتحاد الاوروبي لإيصال تركيا الى مستوى اقتصادي ومعيشي مماثل لدول الاتحاد الاوروبي.

- تؤمن قوى اوربية كبيرة بأن قيام الاتحاد الاوروبي يستند على قيم وتراث مسيحي مشترك، و ترى⁽²⁾ القوى ان ضم تركي قد يؤثر على هوية الاتحاد، و قد يؤدي الى تشكل اقلية مسلمة كبيرة في اوروبا) و من خلال ما سبق نستنتج ان انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي هو تحدي خارجي كبير تسعى لمواجهته حيث كما تطرقنا سابقا عملت تركيا منذ نشأة جمهوريتها الى تركيز طموحاتها و مساعيها من اجل الانضمام للاتحاد الاوروبي , من خلال التغيير في سياساتها بما يتوافق مع شروط انضمامها اليه, لآكن رغم التغييرات التي قامت بها تركيا على مدى السنوات الاخيرة خصوصا بعد قدوم حزب العدالة و

(1) حسين مقلد طلال ، " تركيا و الاتحاد الاوروبي بين العضوية و الشراكة " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، ع 1 ،

2010 ، ص ص 342 ، 343

(2) حسين مقلد طلال ، مرجع سابق، ص 343

و عليه فعلى المستوى الداخلي تعمل تركيا من خلال استراتيجيتها لمواجهة داعش على الحد من نشاط المجموعات التي تتبنى الأفكار المتطرفة من عنف و اعمال ارهابية في الداخل التركي, حيث يعمل الامن التركي على مكافحة تمدد كل من تربطه علاقة بتنظيم داعش , و ذلك من خلال تكثيف العمليات الأمنية في المدن التي تأوي عناصر يشتبه بتبعيتها للتنظيمات الإرهابية.

اما على المستوى الخارجي فتعمل تركيا على حماية المناطق الحدودية لها مع كل من سوريا و العراق, في العراق تتولى تركيا تأهيل الفصائل العراقية لمواجهة التنظيمات الإرهابية بالمنطقة. كما تتبنى قوات الأمن التركية مبدأ "الرد بالمثل" في عملياتها خارج الحدود و ذلك للحد من أي خطر قد يواجه الداخل التركي, من ناحية أخرى, شاركت تركيا في التحالف الدولي لمواجهة داعش في 2015، وبالتالي اصبح لها دوراً فعالاً في التحالف، بعد تبنيها استراتيجية "دحر ومحو" التنظيم, فقد انضمت تركيا رسمياً للتحالف الدولي في 24 اوت 2015، ونفذت أول غارة جوية مشتركة مع قوات التحالف في الشهر نفسه⁽¹⁾.

و من خلال ذلك نستنتج ان استراتيجية تركيا لمكافحة تنظيم داعش تتجل من خلال العمل على تقليل فعالية التنظيم. واتخاذ التحالف الدولي كجانب تطبيقي لمكافحة خطر التنظيم, و تعد تركيا من أهم الدول التي تعمل على مكافحة التنظيمات الإرهابية على الصعيدين المحلي والإقليمي. و عليها التعزيز من تعاونها الاستراتيجي و الامني مع التحالفات الدولية في سبيل تحقيق مواجهة فعالة للخطر الارهابي على داعش

(5) التحولات في ميزان القوى الاقليمي

- اضافة الى التحديات سابقة الذكر هناك مجموعة من التحولات في ميزان القوى الاقليمي التي دفعت الى تغير مسار السياسة الخارجية التركية و من اهمها :
- تحديات الحرب على العراق التي مثل تحديا كبيرا للسياسة التركية الاقليمية حيث تعرضت مقارباتها بشأن التكامل الاقليمي المبني على بناء التفاهات الجماعية لاحتواء الازمة العراقية الى الفشل.
 - تحديات الحراك العربي حيث ايدت الحكومة التركية في البداية المطالب الشعبية في دول الربيع العربي و هذا ما يعارض التوجه الغربي⁽²⁾ و هذا ما هدد مكانتها الاقليمية حيث ان موقف تركيا

(1) ديلي صباح، مرجع سابق

(2) جابر دوغان، مرجع سبق ذكره

كان اتجاه الوضع السوري و ثم الوضع المصري و ادى ذلك لإعادة النظر في استراتيجياتها تجاه التحول الاقليمي على أساس نفس مبادئ السياسة الخارجية التي كانت تتبعها خلال العقد الاخير .

-التحدي الامني الذي شكل إخطار على الداخل التركي خاصة من خلال تنامي النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني , اضافة الى تفجيرات تنظيم داعش و تهديدات حزب الاتحاد الديمقراطي لأكراد سوريا، كل هذا دفع بإعادة النظر في السياسة الخارجية التركية بما يكفل التحديات داخليا وخارجيا ، وعلى ضوء ذلك ظهرت مواقف بخصوص الأزمة السورية سواء من خلال التدخل المباشر لدعم قوات المعارضة ، أو من خلال إعادة النظر في الموقف المتشدد ,

- الأوضاع الإقليمية المتسمة بحالة الفوضى و التوتر و عدم النجاح في محاولة حل الأزمة السورية، والحرب على داعش في العراق وتصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة، ظاهرة الاستقطاب بين ايران والسعودية.(1)

تعتبر هذه المحطات من المواقف و الازمات من اهم التحولات الاقليمية التي ساهمت في اقدام تركيا الى تغيير مواقفها و توجيهها نحو سياسة خارجية جديدة بما يتناسب مع مصالحها و يساعدها في مواجهة تحدياتها سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي

(1) جابر دوغان ، مرجع سبق ذكره

المبحث الثاني: اثر حزب العدالة و التنمية على السياسة الخارجية التركية

تعتبر السياسة الخارجية لأي دولة محددا مهما يبرز مدى قوة او ضعف تلك الدولة و ما قدرة تأثيرها على المستوى الاقليمي و الدولي , و تبين السياسة الخارجية مدى مرونة و قدرة الدولة على التعامل مع المتغيرات المختلفة التي تحدث في السياسة الدولية و تأثر و تتأثر بها .

و تعتبر السياسة الخارجية التركية معنية بالأحداث و التطورات التي يشهدها العالم , حيث ان صناع القرار التركي يدركون اهمية الامكانيات المائية و الصناعية التركية , اضافة الى الجوانب الثقافية و الدينية و التاريخية التي تتميز بها تركيا, هذا ما جعل السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية تتسم بتعدد البعد.

حيث بوصول حزب العدالة و التنمية للحكم في 2002 بدأت تتسم معالم التحول النوعي في السياسة الخارجية التركية من خلال ادراك حزب العدالة و التنمية لأهمية الهوية الوطنية في تركيا , وقد تم بناء اسس السياسة الخارجية التركية الجديدة على يد احمد داوود اوغلو من خلال اتباع استراتيجية جديدة تسعى الى ابراز الدور التركي الدولي و هذا ما برزت نتائجه من خلال تفعيل معالم القوة للسياسة الخارجية التركية الجديدة..(1)

أولا : محددات السياسة الخارجية التركية في عقيدة حزب العدالة و التنمية

جاءت مبادئ و محددات السياسة الخارجية التركية في كتاب داوود أوغلو الذي كان الرئيس الثاني لحزب العدالة و التنمية و رئيس وزراء تركيا في فترة 2014-2016 و ركز داوود أوغلو في كتابه " العمق الاستراتيجي, موقع تركيا في الساحة الدولية على أسس بناء السياسة الخارجية التركية و سبل تأمين الأمن القومي التركي و هذا ما تم الاعتماد عليه في السياسة الخارجية التركية الجديدة لحزب العدالة و التنمية و التي حددت كما يلي (2)

(1) جابر دوغان، مرجع سبق ذكره

(2) gulabdullah, horizon of turkishforgein policy in the new country,(2007), p 279

(1) الموازنة بين الحرية و الامن

ففي ظل تأثر العالم و خاصة الولايات المتحدة الامريكية من احداث 11 سبتمبر 2001 و تغلب الاعتبارات الامنية على هذه الدول , عملت تركيا على التقدم في جانب الاصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الامنية و هذا ما اعتبرها نموذجا ناجحا للدول الاخرى , ففي ظل دعوة العالم الى تقليص الحريات لتحقيق الامن , نجحت تركيا في توسيع دائرة الحريات دون تشكيل تهديد لأمنها.

(2) تصفير المشكلات

و هو مبدا يعني تحول تركيا من دولة محاطة بالمشكلات مع دول الجوار الى دولة تنسم بالعلاقات الودية و هو مبدا يحقق المناورات السياسية لصالحها , و بالتالي التأكيد على ضرورة الاهتمام بالدبلوماسية من اجل معالجة مشاكل المنطقة بدلا من الابقاء عليها و الاستفادة من تصعيدها و استمرارها , فبدلا من الاستفادة من الصراعات و استمرارها, اختارت تركيا التركيز على مزايا حل الصراعات و التوصل الى التوافق فيها .(1)

(3) سياسة خارجية متعددة الابعاد

ففي ظل التحركات على صعيد الظروف الدولية الحالية اصبح من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد, فبدلا من ان تكون تركيا مصدر مشكلة في استقطاب معظم الدول , تكون على العكس حل لمختلف المشكلات و المبادرة في حلها و بالتالي تكون بلدا يساهم في صناعة السلام الاقليمي و العالمي .(2)

و هذا المبدأ يساهم في العلاقات الاستراتيجية التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطها بحلف الناتو و وجود علاقات ثنائية بين الطرفين ، كما يساهم ايجابيا على الجهود التركية من اجل الانضمام للاتحاد الاوروبي.

(1) gulAbdullah, op. cit , p 280

(2) gulAbdullah, op. cit , p 280

4) اعادة تعريف الدور التركي دوليا

و ذلك من خلال اسلوب دبلوماسي جديد حيث كانت دائما تعرف على اساس بلد الجسر الذي يصل بين طرفين , و هي من خلال نظرية العمق الاستراتيجي لأحمد داوود اوغلو تسعى إلى ان تحويل هذه الصفة و الانتقال من دولة الجسر لتصبح دولة فعالة و دولة مركز

5) اعتماد الدبلوماسية المتناغمة

و قد تجسد ذلك من خلال حضور دبلوماسي مكثف و على جميع الاصعدة , من اجل التواصل مع كل دول العالم و التناغم و التعامل مع مجمل القضايا الدولية و الاقليمية و هي المشاركة التي هيئت لتركيا ان تصبحا صلة وصل مؤثرة في العلاقات الموجودة بين الاتحاد الافريقي و اوروبا , و بالتالي الانتقال من السياسة الجامدة الى الحركة الدائمة (1).

و تعتبر هذه المحددات الخمسة من اهم المحددات التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية التركية كما حددها احمد داوود اوغلو و من خلال تطبيقها يتبين موقع و اهمية تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل في العالم الإسلامي ومنه العربي بعدما ابتعدت عنه منذ انهيار السلطة العثمانية، حيث أصبحت تركيا جزءا تابعا للمنظومة الغربية.

ثانيا :عوامل القوة في السياسة الخارجية التركية الجديدة

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 2002, ظهرت سياسة خارجية جديدة، تميزت خلالها بعوامل قوة مكنتها من لعب دور فعال في الساحة الدولية و من اهم عوامل قوتها :

- من الناحية الاقتصادية فان سياستها الخارجية اصبحت مدعومة باقتصاد قوي متكامل و توسيع دائرة اقتصاداتها لدول الجوار , و بنمو اقتصادي قوي بتلالها المرتبة السابعة عشر عالميا في الاقتصاد, و المرتبة السادسة دوليا بالضافة الى تشكيلها ممرات عبور عالمية (2).

(1) gulAbdullah, op. cit , p 281

(2) علي حسين و اخرون ، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ،المتاح بموقع <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/11/25/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-2> : 28 الساعة 14/06/2018 بتاريخ : %D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AA

- من مصادر قوة السياسة الخارجية التركية مواكبة الانفتاح، واصلاحاتها الداخلية عززت من موقعها خارجيا ، حيث على الصعيد الداخلي أطلقت الحكومة التركية إصلاحات ديمقراطية على عدة اصعدة ساهمت في بروز قوة سياستها الخارجية.

- القوة العسكرية حيث يعتبر الجيش التركي من اقوى الجيوش العالمية و يعد ثاني اكبر الجيوش من حيث العدد في حلف الناتو بعد الولايات الامريكية ، و يحتل المرتبة الثامنة في الترتيب العالمي من حيث عدد الجيوش الموضوعين في الخدمة .

- زاد من قوة الدبلوماسية التركية انفتاحها على الدبلوماسية الموازية من خلال اسهامات البرلمان و قطاعات مختلفة من المجتمع و الاهتمام بمجال العلاقات الخارجية و الدبلوماسية و الثقافية و القوى الناعمة و تطويرها.(1)

ثالثا :مراحل الإستراتيجية الامنية التركية

تعمل السياسة الخارجية التركية على إنشاء نظام إقليمي ديمقراطي يضمن حقوق الشعوب ضد الأنظمة المستبدة و ذلك من خلال إرساء مختلف الوسائل الدبلوماسية دون اللجوء إلى القوة في تحقيق مطالبها كماأنهاتسعى من خلال سياستها الخارجية على المساهمة في حل المشاكل الاقليمية و الدولية و ترتكز الإستراتيجية الأمنية التركية على ان الأمن حالة ضرورية لا تتحقق دونوجود تفاعلات سياسية و إستراتيجية تضمن لها موقعا امنيا يحميها من التهديدات الداخلية والخارجية، و نظرا للموقع الاستراتيجي الهام لتركيا الذي يؤهلها للعب دور اقليمي مهم ، اصبحت الدولة التركية بحاجة لتعزيز أمنها و هذا من جهتين و الأول ذاتي يخص الاتراك و حاجة إلى الأمن والاستقرار في ضل الاضطرابات الداخلية (مشكلة الاكراد ... الخ) والثاني الحاجة الى الامن في ضل تخوف القوى الكبرى من قيام دولة تركية حديثة قوية معيدة لأمجاد الدولة العثمانية .(2)

و في ظل اهتمام تركيا ببعدها الامني و استراتيجياته فمنذ قدوم حزب العدالة و التنمية في 2002 احدث تركيا تحولات مهمة في استراتيجياتها و مساعيها الامنية و ذلك لضمان استقرارها سواء على المستوى الداخلي او الخارجي و ذلك من خلال عدة مراحل و هي :

(1) علي حسين و اخرون ،مرجع سابق

(2)كامل محمد تامر و محمد سليم نبيل ، العلاقات التركية الامريكية و الشرق الاوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة،(دبي ، 2004)،ص 6

1)مرحلة ما بعد احداث 11 سبتمبر 2001

احدثت احداث 11 سبتمبر 2001 تحولا كبيرا في الاستراتيجية الامريكية حيث اصبحت تبحث عن استراتيجيات جديدة لمواجهة خطر الارهاب و هذا لم يختلف عن توجهات تركيا التي ارتبطت بالولايات المتحدة الامريكية من الناحية الامنية و العسكرية , اذ كان موقفها الوقوف مع الولايات المتحدة الامريكية لمنع أي عمل ارهابي دولي , و ذلك من خلال الانضمام الى التحالف و التدخل العسكري في افغانستان لإسقاط نظام طالبان , و كان لتركيا دور مهم في هذا التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية يرجع سببها القرب الجغرافي لتركيا من افغانستان و امتلاكها قاعدة عسكرية قريبة منها لادن رفض تركيا التدخل في غزو العراق 2003 ادى الى تحديد دور تركيا في الاستراتيجية الامريكية , لادن بعد طرق مشروع الشرق الاوسط ارادت تركيا من خلال ذلك لعب دورا اقليميا في منطقة الشرق الاوسط و ذلك من خلال التعاون التركي الامريكي العلني في هذا المشروع في 2004 كانت احداث 11 سبتمبر 2001 و العلاقات التعاونية للولايات المتحدة مع تركيا , باب ناجحا لتركيا لفتح و تطوير علاقاتها مع دول الشرق الاوسط , و هذا ما ظهر بوضوح من خلال اتجاه السياسة الخارجية التركية نحول الدول العربية وخصوصاً العراق وسوريا، وذلك من خلال تعزيز علاقاتها مع العراق و ذلك بسبب مخاوف الأتراك من مشكلة الأكراد في شمال العراق و هاجسهم من تأسيس دولة كردية , اضافة الى طمع الجانب التركي في إعادة ضم مدينة الموصل إلى تركيا مجدداً بعد سلب ذلك وحسب ادعاءها بموجب اتفاقية وُقعت مع بريطانيا عام 1926 , اضافة الى مشكلة حزب العمال الكردستاني وما يمثله من تهديد مباشر للأمن القومي التركي من خلال تمركز اعضائه في شمال العراق⁽¹⁾

حيث عملت حكومة حزب العدالة والتنمية منذ توليها السلطة على محاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة والتقارب مع دول الخليج العربي وسوريا (قبل تفاقم الأزمة السورية الحالية) ولبنان والفصائل الفلسطينية و سعيها إلى توثيق علاقاتها بمحيطها الإقليمي ودور الجوار، و العمل على كسب الدول الحليفة لها , كما عملت على تحسين علاقاتها مع دول الاتحاد الاوروبي و بدا محادثات الانضمام له ,

(1) كامل محمد تامر و محمد سليم نبيل ، مرجع سابق .ص 6

كما عملت على دعمها للقضية الفلسطينية ، لآكن هذا لا يعنى عدائها لإسرائيل حيث لعبة تركيا دور الوسيط في العلاقة بين الطرفين و انتهجت سياسة موازنة⁽²⁾ ،

أما من ناحية علاقاتها مع إيران فامتازت هذه الفترة بتحسّن العلاقات بين الطرفين بعد أحداث 11 سبتمبر و استبعاد حزب الرفاه من السلطة.

يمكننا القول ان المرحلة الاولى أي مرحلة التحولات في السياسة الامنية الاستراتيجية التركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و التي تلتها تولي حزب العدالة و التنمية السلطة في 2002 و حتى بروز الحراك العربي ، اعتبرت هذه المرحلة نقطة تحول في المجال الاستراتيجي التركي و ذلك من خلال خروج تركيا من عزلتها و عملها على ما سمي بتصفير المشكلات و العمل على كسب عدد كبير من الاطراف الحليفة لها ، كما شهدت هذه الفترة تحسّن العلاقات التركية مع دول الجوار و عملها على ارساء مبادئ الدبلوماسية و التفاهم مع الاطراف الاخرى ، حيث شهدت هذه الفترة توجه تركيا نحو الشرق الاوسط لكسب دور اقليمي فيه نظرا لموقعها الجغرافي فيه ، كما ان على الرغم من تذبذب العلاقات بين تركيا و القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الاوروبي الا ان هذه الفترة ساهمت في بروز تركيا كقوة سياسية اقليمية و اقتصادية جديدة تسعى الاطراف الاخرى الى كسبها و ضمها الى صفهم .

2) مرحلة بعد الحرب على العراق 2003

كان قدوم حزب العدالة و التنمية الى الحكم في 2002 نقطة تحول في العلاقات التركية العراقية خصوصا ما اتبع ذلك و هو الغزو الامريكي للعراق في مارس 2003 ، وقد قدم الحزب الحاكم للبرلمان التركي مسودة قرار للسماح للقوات الامريكية باستخدام اراضيها في العمليات العسكرية لكن البرلمان رفض مشروع القرار ، وهما اعتبرتها القيادة التركية خطأ أخرجها من دائرة امكانية رسم مستقبل العراق ، لكن رغم ذلك فقد بذلت الحكومة التركية جهوداً كبيرة قبل وبعد الحرب لدعم أمن العراق و استقراره و وحدة اراضيها ، و قد تجلى ذلك من خلال اقتراحها تأسيس مجموعة "دول الجوار العراقي" كما عملت على بناء علاقات متوازنة مع الأطراف العراقية المختلفة، و قد اكدت تركيا في السنوات الاخيرة على ضرورة حفاظ

(2) أحمد سليم البرهان، الاستراتيجية الامريكية في المنطقة مشروع الشرق الاوسط الكبير، (قطر ، 2004) ، ص ص 630، 632

العراق على وحدة اراضيه و حمايته من خطر التقسيم, و هذا ما يضمن بدوره المصلحة الاستراتيجية للطرفين و يحفز على التطوير في العلاقات الاقتصادية و التجارية بينهما (1)

الا ان الازمات التي تلت ذلك حالت دون تحقيق ذلك و من اهمها هجمات حزب العمال الكردستاني في 2006 و 2007 على تركيا و تدخل انقرة في الشمال العراقي بعمليات عسكرية ردا على ذلك .

إن المتغيرات في العلاقات التركية - العراقية وخصوصاً المواقف التركية تجاه العراق قد رسمت المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية التركية اتجاه العراق بعد حرب العراق و خلال حكم حزب العدالة و التنمية و التي من اهمها

- حزب العمال الكردستاني و الذي ترى فيه انقرة تهديد للأراضي التركية، و يمتلك الحزب معسكرات تدريب في شمال العراق ينطلق منها المسلحون وعمليات تهريب السلاح للداخل التركي، هذ ما يؤثر بدوره على العلاقات التركية العراقية التي تتسم بالتعاون تارة و التآزم تارة في خصوص هذه القضية .

- وحدة أراضي العراق حيث لا يزال الموقف التركي رافضاً للتقسيم في المنطقة خصوصاً في كل من سوريا والعراق، باعتبارهما دول مجاورة لتركيا التي ما زالت تعاني من تقادم المشكلة الكردية. وبالتالي الحفاظ على أراضي العراق مرتكز أساسي من مرتكزات السياسة الخارجية التركية لا سيما حيث ان هذا التقسيم قد يؤدي الى انفصال الاكراد و زيادة خطر داعش في المنطقة, حيث ان التزام تركيا بوحدة الأراضي العراقية يضمن الحفاظ على التوازن والاستقرار بين مكونات الشعب العراقي الإثنية والمذهبية و تجنب انفصالها .

-العلاقات الاقتصادية يبقى الجانب الاقتصادي أحد أهم محددات السياسة التركية إزاء العراق، الذي يبرز كأحد أهم الشركاء التجاريين لأنقرة من حيث التجارة والاستثمارات التركية على أراضيه، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2015 9 مليار دولار , كما يمثل الإقليم الشمالي للعراق منفذ الأمن الطاقوي التركي باعتباره بديل للغاز الروسي الذي يغطي حالياً حوالي 55% من احتياجات أنقرة.

- العلاقة مع إيران قمنا بالتطرق سابقاً للعلاقات التركية الايرانية و اثر حرب العراق في توترها و خلق تنافس بين الطرفين, حيث انهمذ تصويت البرلمان التركي برفض المشاركة في الحرب ضد العراق وعدم

(1) محمد غسان الشبوط ، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الاوسط : العراق نموذجا ،المتاح بموقع <https://democraticac.de/?p=44244>، بتاريخ : 04/07/2018 على الساعة 08 : 14

السماح للقوات الأمريكية باستخدام اراضيها ، خسرت تركيا النفوذ في العراق بسبب استحواذ إيران عليه، و قد تجدد التنافس من خلال الأزمة السورية .⁽¹⁾

– داعش حيث بعد فترة من غض تركيا الطرف عن تنظيم داعش في سوريا بسبب منع هذا الاخير من تقدم المشروع السياسي الكردي في سوريا، اعادت تركيا التوجه لمواجهة داعش

بعد أن بات يهدد أمنها الداخلي، و قد أدى ظهور داعش الى التأثير على العلاقات الاقتصادية بين تركيا و العراق، اضافة لوجود قوات عسكرية تركية في بعشيقة في شمال العراق يتم تدريبها بحجة مواجهة تنظيم داعش.⁽²⁾

و من خلال المحددات السابقة الذكر يمكن القول ان هذه المرحلة أي مرحلة ما بعد حرب العراق سعت فيه تركيا خصوصا مع تزامن ذلك مع قدوم حزب العدالة و التنمية للحكم في تحسين العلاقات التركية العراقية التي قد تضمن لها مكاسب استراتيجية، خصوصا من ناحية الملفات الامنية مثل حزب العمال الكردستاني ومواجهة خطر داعش.

و من خلال ما سبق يمكننا القول ان موقف تركيا من حرب العراق قام بالتأثير على السياسة الخارجية التركية خصوصا مع كل من الولايات المتحدة الامريكية و ايران من خلال توتر العلاقة مع الطرفين، لكن على الرغم من ذلك فقد عملت تركيا في هذه المرحلة أي منذ حرب العراق الى نشوب الربيع العربي على الابقاء على دور الوساطة بين الدول و لعب الدور الحيادي في الملفات الدولية الهامة و التعاون الاستراتيجي لكسب اطراف جديدة لصالحها .

3) مرحلة الحراك السياسي بعد 2011

تزايدت في السنوات الأخيرة مساعي الدور التركي بالاهتمام في القضايا المحورية في الشرق الأوسط خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم 2002 ، و قد ساهمت احداث الحراك العربي بإحداث تغييرات و تحولات جديدة في الاستراتيجية الامنية التركية بسبب ما يمكن ان يسببه الحراك العربي من

⁽¹⁾ سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية ازاء العراق، المتاح بموقع <http://idraksy.net/turkish-foreign-policy-determinants-about-irag/>، بتاريخ : 04/07/2018 على الساعة 15 : 20

⁽¹⁾ سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية ازاء العراق، المتاح بموقع <http://idraksy.net/turkish-foreign-policy-determinants-about-irag/>، بتاريخ : 04/07/2018 على الساعة 15 : 20

تهديدات للأمن القومي التركي ، و قد قامت احداث الحراك العربي من احداث تطورات في الدور التركي سياسيا ، اقتصاديا و عسكريا⁽¹⁾ فمن الناحية السياسية تم اتباع الدور التركي كنموذج في هذه الاحداث ، و قد ساهمت الثورات في احداث دور نشط لتركيا كطرف ثالث في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة منع امتدادها اقليميا و دوليا ، و ذلك من خلال عمليات الاصلاحات و قد ظهر هذا جليا من خلال اعلان اردوغان في افريل 2011 عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا، لآكن هذا التحول الاستراتيجي التركي رافقه حدة الاستقطابات مما يقيد الدور التركي سواء من ناحية حل النزاعات في المنطقة او توظيف النشاط السياسي و الدبلوماسي التركي من ناحية اخرى .

اما من الناحية الاقتصادية فقد اثر الحراك العربي على ذلك من خلال تراجع صادرات تركيا الى الدول التي مسها هذا الحراك ، اضافة الى الشركات التركية الناشئة في هذه الدول ، لآكن من ناحية اخرى ساهم هذا الحراك ايجابيا في توجه تركيا الى تنويع وجهات صادراتها حول دول جديدة مثل الهند و الصين اما من الناحية الامنية و هي الالهم فقد ادت الازمات التي شهدتها دول المنطقة الى لعب تركيا دور امني عسكري مهم عن طريق حلف الناتو لفرض حصر السلاح في ليبيا و انشاء مناطق امنة في سوريا و ذلك للحد من تدفق اللاجئين السوريين الى الاراضي التركية الذي يعتبر من التحديات الجديدة التي تواجهها تركيا حاليا .⁽²⁾

و من ناحية اخرى فقد اثر الحراك العربي على اعادة التوجه الاستراتيجي لتركيا في الشرق الاوسط و ذلك من خلال 3 ابعاد اساسية و هي

أ) البعد الدولي : لقد حاولت تركيا من خلال هذا البعد تطبيق سياسة أكثر نشاطا من اجل مواجهة التحولات الإقليمية، لكن تباين الخيارات السياسية للأطراف العالمية والإقليمية تجاه الأزمة السورية والسياسة في مصر ، ادى الى عدم قدرة تركيا على حل الأزمة الإقليمية باستخدام الآليات السلمية ، حيث ان مقترحات تركيا لحل الأزمة لم تستطع إقناع المجتمع الدولي، و من بين اهم هذه المقترحات مطالبة حلفائها الغربيين بالتدخل العسكري في سوريا لإسقاط بشار الأسد، اما في ما يخص الانقلاب العسكري في مصر في 2013، فلم يتبع الغرب الاسلوب نفسه بل لجئ الى التدخل العسكري ، و من هنا نلاحظ

⁽²⁾ رانية طاهر، الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، المتاح بموقع

<http://rouyaturkiyyah.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B-> بتاريخ : 04/07/2018 على الساعة 17:16

⁽¹⁾ رانية طاهر، مرجع سابق

أن الاطراف الغربية في حالة تعرض مصالحها للخطر , فإنها مستعدة لمساندة التحركات الغير لديمقراطية في مرحلة ما بعد الربيع العربي:⁽¹⁾

و من ناحية اخرى فان زيادة التهديدات الأمنية النابعة من الشرق الأوسط, ساهت في توجه تركيا الى تعزيز علاقاتها الأمنية بحلف الناتو والدول الغربية.

ب) البعد الاقليمي: لا يمكن التطرق الى إعادة التوجه الاستراتيجي لتركيا نحو الشرق الأوسط دون اللجوء الى اثرالآليات الإقليمية الجديدة, حيث ان الاضطراب السياسي ادى الى توتر العلاقات بين الأطراف الإقليمية مثل السعودية وإيران وتركيا. و قد عملت تركيا في السنوات الأخيرة على القضاء على الخلافات القائمة بين الأطراف الإقليمية، و رغم تلك المحاولة لكن الصراع في سوريا، ابرز اختلاف الرؤية الاستراتيجية لأنقرة عن كل من طهران، ودمشق و القاهرة كذلك , هذا ما قد اثر على السياسة الاقليمية لتركيا اكثر من الدولية .

ج) البعد الداخلي : كان للبعد الإقليمي لإعادة التوجه الاستراتيجي التركي اثر على سياسة تركيا الخارجية و الداخلية خاصة , إذ ان الموقف التركي تجاه الأزمة السورية, والعلاقات المتوترة مع مصر , والمشاكل مع الحكومة المركزية في العراق, وتدهور التعاون مع إسرائيل, قد فتح مجالاً سياسياً جديداً أمام جماعات وأحزاب المعارضة لاستغلال إخفاقات السياسة الخارجية بفعالية في حساباتها السياسية المحلية.⁽²⁾

و نلاحظ من خلال هذه المرحلة ان تركيا خلال احداث الربيع العربي قد دعمت للجماهير العربية في ثورانها ضد الانظمة و دعم حركات الجماهير لإحداث التغيير , لكن مرحلة ما بعد الحراك العربي اثر بشكل كبير على استراتيجية السياسة الخارجية و ذلك بسبب ان حزب العدالة و التنمية في البداية لم يدرك كيفية التعاطي مع هذه الحركات و كان موقفه مبهما ، لآكن الامر الذي كان واضحا في ذاك هو الوقوف في صف المطالب الشعبية المشروعة , لكن هذا لا ينفي تأثر الاستراتيجية التركية بما شهدتها الدول المنفضة من تغييرات اثرت على السياسة الخارجية التركية التي اصبحت تبحث عن استراتيجيات

(2) مراد بشيلطاش و اسماعيل نعمان تيلي ،السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الاقليمية، المتاح بموقع <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/12/20131216103336330486.html> بتاريخ : 04/07/2018 على الساعة 11:16

(1) مراد بشيلطاش و اسماعيل نعمان تيلي ،مرجع سابق

جديدة مواكبة للأحداث التي تبعت الحراك العربي و ذلك من اجل الحفاظ على مكانتها الاقليمية و الدولية و ضمان امنها القومي كذلك.

4) التدخل الدولي في سوريا و تعقيده

عملت تركيا باستراتيجيتها اتجاه الملف السوري في البداية بتقديم مجموعة من النصائح والمقترحات لكيفية العمل على الحفاظ على استقرار البلاد و قوميته , لكن بعد احداث مجزرة الحولة 2011 ، قامت تركيا بطرد البعثة الدبلوماسية السورية وقطع العلاقات نهائياً مع القيادة السورية، إضافة للموقف الدولي حيث تم طردا لسفراء السوريين من عدة دول أخرى.

وبعد ذلك وقفت تركيا بشكل علني وواضح إلى جانب الشعب السوري و معارضته من خلال استقبال اللاجئين السوريين على اراضيها , حيث عملت تركيا على دعم المعارضة السورية و العمل على تغيير نظام الأسد في سوريا وتحقيق مطالب في التغيير و الإصلاح لكن هذا لم يتحقق نظرا لظروف داخلية و اخرى خارجية (1)

لاكن مع مرور الوقت وجدت تركيا نفسها من خلال وقوفها مع الثورة السورية محاصرة من عدة اتجاهات اولها روسيا , هذا ما اضطرها الى التغيير في استراتيجياتها ازاء الملف السوري منذ 2014 , فعلى الرغم من المصالح المشتركة بين النظام السوري وتركيا , إلا أن تركيا اتجهت نحو دعمها لدول الخليج لا سيما قطر والسعودية ضد النظام السوري و هذا ما ادى الى توتر العلاقات بين ايران و تركيا حول الملف السوري, حيث تعمل إيران على إبقاء نظام الأسد في الحكم و تقوم بدعمه ، بينما تقف تركيا ضد النظام السوري و تطالب برحيله و ذلك من خلال دعمها للجمعات المسلحة في سعيها لإسقاط النظام ، و عليه انتقل الصراع الإقليمي بين إيران وتركيا على سوريا إلى حرب اتسعت لتصبح صراع دولي بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و صراع إقليمي بين إيران وحلفاءها و تركيا ومؤيديها من الدول الخليجية، مما ازم الوضع السوري الذي انتقل من صراع داخلي الى صراع دولي و اقليمي متعدد

(1) جلال سلمي، السياسة التركية حيال الازمة السورية " 2011 – 2017 " ، المتاح بموقع <https://democraticac.de/?p=47298> بتاريخ : 04/07/2018 على الساعة 14: 46

الاطراف ,فقد كانت تركيا و اطراف الخليج داعمة لإسقاط نظام بشار الأسد و ذلك من خلال دعمهم الإخوان المسلمين مرهنيين على نجاحه في سوريا مثلما حدث قبل ذاك في مصر، لكنها فشلت في ذلك , وقد كشفت الأزمة السورية الاهداف الاستراتيجية لتركيا التي ارادت تحقيقها من خلال دعم الخليج لها , إذ هدف تركيا من إسقاط بشار الأسد جاء من اجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية و العمل على اعادة الدور الاقليمي لها في المنطقة .(1)

و قد ادى ملف الازمة السورية الى احداث تغييرات في السياسة الخارجية التركية من اهمها :

أ)اتفاقية اللاجئين

أبقت تركيا على سياسة الأبواب المفتوحة خلال الحرب الأهلية السورية، وهي تستضيف نحو 2.7 مليون لاجئ سوري حالياً، لكن ذلك قد عرض تركيا إلى ضغوطات كبيرة سواء من الجانب الأوروبي لمنعها تدفق اللاجئين السوريين من أراضيها إلى أوروبا , أو من الجانب السوري حيث فرضت ظروف الحرب هناك وخاصة بعد التدخل الروسي المباشر في 2015 إلى زيادة تدفق اللاجئين إلى تركيا. و من جهة اخرى تسعى تركيا منذ سنوات الثورة الأولى لاستغلال مسألة اللاجئين من اجل تأمين ملاذ آمن لهم على الحدود السورية من جهة و الحد من الاكراذ من جهة اخرى, و لتحقيق ذلك عملت على اجراء تعديلات في سياستها تجاه المسألة السورية للتمكن من انتهاز قضية اللاجئين من اجل إقامة منطقة آمنة في سوريا و الحد من خطر تحمل أعباء موجة لجوء جديدة.

ب)التقارب التركي مع روسيا و اسرائيل

في حين توتر العلاقات التركية الامريكية بسبب مواقف عديدة من اهمها منع إقامة منطقة آمنة على الحدود السورية التركية، كان من أهم اسباب التي ادت الى تغيير السياسة التركية تجاه روسيا, وهذا التغيير قائم على سياسة الموازنة بين الأمريكان والروس، فمن اجل حفاظ تركيا على علاقتها بحلف

(2) جلال سلمي، مرجع سابق

ومن اجل ذلك فقد عملت تركيا على تفعيل سياستها الخارجية من خلال المشاركة في والمؤتمرات الدولية و اقامة بعضها كذلك , كما ان انفتاحها على دول الشرق الأوسط و دول القوقاز والبلقان و الدول الأفريقية كذلك قد مكنها من إعادة تفعيل دورها على المستوى العالمي غير أن أحداث ثورات الربيع العربي قد ساهمت بشكل كبير في تراجع تفاعلها مع دول الشرق الأوسط , حيث كما ذكرنا سابقا في مرحلة الحراك العربي ان موقف تركيا من ثورات الربيع العربي و دعمها للشعوب العربية في اسقاط الانظمة المستبدة قد ساهم في خلق تحدي كبير في علاقاتها مع كثير من الدول العربية .(1).

أولاً: فشل أنقرة في خلق متغيرات كبيرة في ملفات المنطقة الرئيسية لا سيما الأزمة السورية, حيث ان الثورات العربية قد كان له اثر في السياسة الخارجية التركية و يتجلى ذلك في مزج تركيا قوتها الناعمة بالقوة الصلبة من خلال عملية "درع الفرات" ومعسكر بعشيقية في العراق.

ثانياً: افتقاد أنقرة التحالفات القوية والمستدامة في المنطقة مثل فقدان القاهرة بعد ثورة 25 جانفي, إضافة إلى محاولاتها المستمرة في خلق تحالف قوي مع قطر, و اخيرا مع روسيا.

ثالثاً: توتر علاقاتها مع حلفائها الغربيين (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو) لأسباب عديدة من أهمها الأزمة السورية ودعم الأكراد ثم الموقف من الانقلاب الفاشل .

رابعاً: المحاولة الانقلابية الفاشلة التي فاقمت كل ما سبق, فرغم نجاح أنقرة في إفشاله, فإن الانقلاب أظهر ثغرات الوضع التركي الداخلي و الذي انعكس على الخارج التركي.

هذا ما أدى الى خلق تحديات للسياسة الخارجية التركية مما دفعها الى أحداث تعديلات لمواجهة هذه التحديات و الحفاظ على المصالح الخارجية و ضمان الامن التركي الداخلي(2).

(2) التعديل الدستوري في تركيا

تعتبر السياسية الداخلية التركية المحرك الأساسي للسياسة الخارجية , لذلك عمل حزب العدالة و التنمية على أحداث تعديلات دستورية كوسيلة لخلق استقرار سياسي في الداخل وذلك من خلال حل المشاكل البنوية التي يعاني منها دستور 1982 , كونه هذه التعديلات ستساهم في عملية تسريع القرار خصوصاً

(2) الهام الحدابي، مرجع سابق

(1) سعيد الحاج، السياسة الخارجية التركية اسباب التحول و افاق المستقبل ، المتاح بموقع

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/1/12/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AD8>

اريخ: 04/07/2018 على الساعة 15:11

في الظروف الراهنة التي تشهد فيها تركيا توتراً أمنياً وسياسياً ، واعتبر الحزب التعديلات الدستورية خروجاً من ازدواجية السلطة التنفيذية .

وتأتي التعديلات الحالية لضمان الحفاظ على استقرار الحياة السياسية الداخلية ، حيث ان الاستقرار الداخلي سيؤثر بدوره ايجابيا على السياسة الخارجية.

و قد تضمنت هذه التعديلات الدستورية 21 مادة، منها مواد نصت على تفعيل صلاحيات الرئيس التي تتعلق بالسياسية الداخلية كإعلان حالة الطوارئ وتشكيل البرلمان، و اخرى ارتبطت بالسياسة الخارجية كتوقيع الاتفاقيات الدولية، وهذا ما يعني ان السلطة التشريعية والتنفيذية تكون في يد الرئيس، اما على مستوى السياسة الخارجية فبعد الربيع العربي ، اعتبرت بعض الأطراف الدولية إعلان تركيا لمواقفها الصريحة تجاه القضايا الراهنة في المنطقة أشبه بتتكر لسياسة تصفير المشاكل⁽¹⁾، كما تتخوف بعض الأطراف الدولية من شخصية أردوغان نفسه إذ اعتبرت بعض الصحف الأوروبية التعديلات الدستورية أشبه بمشروع تمهيد لدكتاتورية جديدة في الشرق الأوسط

المبحث الثالث : افاق و مستقبل السياسة الخارجية التركية

بعد ما قمنا بالتطرق للسياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة و التنمية و ما مرت به من محطات و متغيرات داخلية اقليمية و دولية ساهمت في احداث تعديلات و تغييرات على سياستها سواء على المستوى الداخلي او الخارجي، لا بد من رسم صورة مستقبلية لما يمكن ان تؤول اليه السياسة الخارجية التركية في السنوات المقبلة من بدائل و رهانات و مسارات ، و قد يشمل ذلك على 3 مسارات اساسية مستقبلية و تتمثل في تقليل الخصوم ، التقرب من روسيا ، و اللجوء الى استخدام القوة الصلبة .

حيث من ناحية التقارب مع روسيا فتسعى تركيا الى الرغبة في تعميق العلاقات بين الطرفين و رفع مستوى التعاون بينهما ، اما من ناحية العلاقات التركية مع الغرب فان العلاقات بين الطرفين لا تبشر بالانفراج في ظل وصول العلاقات مع الاتحاد الاوروبي الى قرب القطيعة ، و من ناحية اخرى فتقليل ارتدادات الأزمة السورية على داخلها ، يضاعفان حاجتها إلى روسيا في المرحلة الحالية و المقبلة ، و السير معا في طريق حل الازمة في سوريا ، اما من ناحية العلاقات التركية الايرانية فقد قرر البلدان سابقا ترك خلافاتهم السياسية جانبا عن العلاقات الاقتصادية و تجنب المواجهة المباشرة رغم عدم التزام طهران بوقف النار مما دفع تركيا الى ادراج الميليشيات الشيعية في خانة خطابتها السياسية و

(2) الهام الحدادي، مرجع سابق.

الاعلامية، مما نلاحظه ان تركيا لا تملك القدرة على الانحياز الكامل لطرف معين مع القطيعة التامة مع الاخر، حيث ان العمق الجغرافي لتركيا اضافة الى اقتصادها المعتمد بنسبة كبيرة على السياحة و الاستثمارات الاجنبية يفرض عليها اتباع سياسة خارجية متوازنة، وبالتالي فحالة التقارب المتسارع مع روسيا ستصل إلى حد معين لا يمكن لتركيا بعده المخاطرة بقطيعة تامة مع حلفائها الغربيين التقليديين. لا سيما إذا ما قُدِّر للأزمة السورية أن تنتظم في مسار سياسي يخفف الضغوط والارتدادات السلبية عليها⁽¹⁾.

1) السيناريوهات المستقبلية المحتملة للسياسة التركية :

السيناريو الأول: سيناريو الوضع القائم، والتركيز على إصلاح البناء الداخلي، والاقتصار في السياسة الخارجية على الملفات الساخنة في المنطقة كالملف السوري الذي لازالت الأزمة السورية تشكل تهديد على الأمن التركي و الأمن الاقليمي أيضا، ويرجح من خلال هذا السيناريو لأن الجدل السياسي القائم حالياً فضلا عن نتائج الانقلاب الفاشل في جويلية 2016 و لا زالت أثارها كبيرة ومهددة للاستقرار الداخلي، بشكل سيؤثر على سير السياسة الخارجية في الظروف القادمة خصوصا بعد فوز أردوغان بالانتخابات المبكرة الأخيرة، حيث قد تعمل تركيا في المرحلة القادمة على مبدأ السير المتوازن، بحيث توزع الحكومة التركية اهتمامها للداخل والخارج بشكل متوازن حتى لا تخسر تواجدتها المؤثر على المستوى الإقليمي بسبب انشغالها بالشأن الخاص.⁽²⁾

السيناريو الثاني: السيناريو الكارثي و يتمثل في عسكرة الدور التركي، بمعنى اتجاه تركيا إلى مزيد من عسكرة سياساتها الخارجية تجاه المنطقة، من خلال الدخول في تحالفات عسكرية تعمل في المنطقة أو إنشاء قواعد عسكرية تابعة لها فيها، و قد يكون ذلك من خلال توسيع العمليات العسكرية التركية في سوريا. خاصة في منبج، مع احتمال التوجه الى العراق خاصة سنجار، إلا أن هذا مرتبط بمتغيرات إقليمية ودولية وتحديدا مستقبل العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الامريكية و التي قد شهدت توتر في الفترة الأخيرة خاصة على مستوى العلاقات الاقتصادية بين الطرفين و الذي انعكس على الوضع

⁽¹⁾ سعيد الحاج، مرجع سابق
⁽²⁾ الهام الحدادي، مرجع سبق ذكره

الاقتصادي التركي و أدى الى انهيار قيمة الليرة التركية , اضافة الى امكانية تزايد الانفلات الأمني في المنطقة .(1)

السيناريو لثالث: السيناريو التفاؤلي التوجه نحو الشرق (روسيا/ إيران) ليس بهدف التخلي عن الغرب وإنما بهدف جذب الأنظار على وفق نظرية السهم والقوس التي نظر لها أحمد داوود أوغلو، كما أنها تحاول أن تعيد تفعيل علاقاتها الإيجابية مع دول الشرق الأوسط خصوصاً دول الخليج وذلك بعد أن أثرت ثورات الربيع العربي على العلاقات السياسية بين تركيا وبين دول الخليج، يتمثل في تبني نموذج الدولة التنموية، التي تعتمد على التعاون الاقتصادي وإبرام مشروعات مشتركة مع دول المنطقة. ومحاولة السياسة الخارجية التركية تحقيق توازن منفعي مع كل من إيران و روسيا كبديل لتوتر العلاقات مع أمريكا

و نستنتج من خلال السيناريوهات السابقة أن تركيا تواجه تحديات عديدة ، حيث حتى و لو قامت بتطبيق السيناريوهات السابقة ستواجه جملة من المشاكل على الصعيد الداخلي والخارجي، غير أن تجربة حزب العدالة والتنمية تمكنه من مواجهة التحديات الحالية من خلال سياسة خلق البدائل وتعددها، فالسياسة الخارجية التركية بعد التعديلات حرصت أن لا تقتصر على علاقاتها القديمة مع الدول الأوروبية وأمريكا، كما أنها على الرغم من تحسين علاقاتها مع كل من روسيا وإيران ، الا ان هذا لم يمنعها عن كسب حلفاء اخرين خصوصاً في دول الشرق كالصين والهند و التوجه للقارة الافريقية لتنشيط اقتصاداتها و سياساتها معهم . وعبر هذه السياسة قدتمكن تركيا في المستقبل من كسر عزلتها الإقليمية، وربما تتمكن من خلق دور جديد لها ليس بالضرورة مركزياً ، بل قد يكون امتداد عابر للقارات خصوصاً في المجال الاقتصادي(2)

2) اثر الوضع الداخلي في تركيا على مستقبل السياسة الخارجية

ان تحول تركيا من نظام برلماني الى نظام رئاسي قد يكون مساهما في تغيير في شكل السياسة الخارجية التركية من خلال عدة عوامل من اهمها :

(2) محمد ابو سعدة، تركيا بعد الانتخابات : السيناريوهات و المسارات ، المتاح <https://eipss-eg.org/%D8%AA%D8%B1%> بتاريخ 06/07/2018 على الساعة 38: 00

(1) محمد ابو سعدة، مرجع سابق

- توفير النظام الجديد مركزية القرار السياسي، حيث سيكون الرئيس هو القائد العام وهو المسؤول عن توجيه السياسة الخارجية

- سترتفع سلطة الجهاز السياسي على المؤسسة العسكرية، بما يمكنه من إصدار القرارات المتعلقة بتنفيذ خطط وعمليات خارج الحدود أو فيما يتعلق بالتحالف العسكري مع الدول الأخرى، في الوقت الذي كان النظام السابق يتطلب الحصول على إذن من البرلمان.

-كون الرئيس سيكون هو القائد العام والمسؤول نظرياً وفعالياً عن توجيه السياسة الخارجية، فإن صلاحياته ستمكّنه من معالجة الإشكاليات وإزالة العقبات التي كانت تقيد حركة السياسة الخارجية التركية (1).

وسيدأ التطبيق الرسمي للتعديلات الدستورية بما فيها التحول إلى النظام الرئاسي في مطلع نوفمبر 2019، فيما ستكون الفترة الحالية حتى ذلك التاريخ هي فترة انتقالية للسياسيين الداخلية والخارجية، حيث سيتم فيها التحضير بشكل مكثف للمرحلة القادمة.

يعد النظام الرئاسي في تركيا أحد عوامل الاستقرار الداخلي على مستوى النظام السياسي وهو ما سيوفر استقراراً أكبر في شكل واتجاه السياسة الخارجية، لكن هذا يعتمد أيضاً على طبيعة الجهات والأزمات الخارجية التي ستتعامل معها تركيا، أما في ظل قضايا الواقع الحالي فإنها تبدو كفرصة جيدة لصانع القرار التركي لاستدراك نقص وعيوب السياسة الخارجية السابقة (2)

(1) محمد ابو سعدة، مرجع سابق

(1) محمد ابو سعدة، مرجع سابق

خاتمة الفصل الثاني

من خلال دراستنا للبعء الامني في تركيا في فترة 2001 - 2017 توصلنا الى النتائج التالية:

أولاً: لقد واجهت تركيا في هذه الفترة مجموعة من التحديات الداخلية و الخارجية التي أثرت عليها و من أهم التحديات الداخلية المشكلة الكردية التي تواجهها تركيا حتى قبل هذه الفترة و التي تشكل تهديدا على وحدة الهوية التركية , أما على الصعيد الخارجي فتواجه تركيا ضغوطات خارجية خاصة من قبل القوى العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و التي تتميز بحالة من المد و الجزر خصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية , اضافة الى التنافس الموجود بينها و بين ايران في منطقة المتوسط و تحدي الانضمام الى الاتحاد الأوروبي .

ثانياً : لقد اختلفت توجهات السياسة الخارجية التركية بعد مجيء حزب العدالة و التنمية الى الحكم فرغم أن محددات السياسة الخارجية التركية لم تتغير و التي أساسها مبني على مبدأ تصفير المشكلات الى أن ما مر به العالم من تحولات و تغييرات دولية و اقليمية قد أثر على مسار السياسة الخارجية التركية و من أهم المحطات التي قمنا بذكرها مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وصولا الى الحراك العربي و انقلاب جويلية 2016.

ثالثاً: كان لانقلاب جويلية 2016 أثر في السياسة التركية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي هذا ما دفعها الى احداث تعديلات أثرت على الصعيدين و من خلال مقارنتنا لسياستها قبل و بعد التعديلات

توصلنا ان السياسة الخارجية التركية قبل التعديلات كانت مبنية على مبدئ تصفير المشكلات مع الدول الجوار , الا ان الانقلاب و الظروف الدولية التي سبقته كالحراك العربي أثرا عليها مما دفعها الى احداث تعديلات دستورية تزيد من صلاحيات الرئيس و تحجم دور البرلمان و بالتالي أصبح الرئيس هو من يتحكم في السياستين الداخلية و الخارجية .

رابعا : من خلال التطرق للسيناريوهات المستقبلية المتوقعة و المرجحة للسياسة الخارجية التركية يمكننا أن نستنتج أن السياسة الخارجية التركية مبدأها الابقاء على التوازن مع الأطراف الأخرى , لذا يرجح في الفترة المقبلة أن تبقي تركيا على تقاربها مع كل من روسيا و ايران و ذلك متوقف على المصالح بين الطرفين , اضافة الى التوجه اقتصاديا الى أطراف أخرى كالصين و الهند و القارة الافريقية.

(أ) ان أحداث 11 سبتمبر قد ساهمت في تحويل في مفهوم التهديد , حيث ان قبل الاحداث كان مفهوم التهديد ارهابي يشمل على التعنيف و القتل ,اما بعد احداث 11 سبتمبر قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع مفهوم الارهاب كونه خطر جدي جديد يشكل تهديد دولي و عالمي يجب التصدي له لحماية أمن الشعوب و قامت باستغلال ذلك لبسط استراتيجيات أمنية جديدة لها كما يرتبط مفهوم التهديد بالأمن فغياب الامن هو ما يسمح بتشكيل التهديد ,وبالتالي فان الامن و التهديد, مفهومان متضادان فغياب الامن يعني تفشي التهديد و غياب التهديد يعني انتشار الامن و الطمأنينة.

(ب) ان استلام حزب العدالة و التنمية الحكم في قد لعب دورا هاما في رسم مسار السياسة التركية على صعيديها الداخلي و الخارجي

و على العموم يمكن أن نستخلص من خلال دراسة " البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 " ما يلي :

(1) استلام حزب العدالة و التنمية الحكم في تركيا في 2002 قد لعب دورا هاما في رسم مسار السياسة التركية على صعيديها الداخلي و الخارجي

(2) مواجهة تركيا لعديد من التحديات من أبرزها التحدي الاقتصادي و مشكلة الأكراد التي لازالت قائمة و لها أثر على الهوية التركية

(3) دور حزب العدالة و التنمية منذ وصوله في ابراز تركيا كقوة اقليمية و اقتصادية من خلال تنمية شاملة و تصفير مديونياتها و وصولها الى المرتبة 16 اقتصاديا في العالم ,

- (4) مراهنة تركيا المستمر على دخولها الاتحاد الأوروبي و الذي يتراوح ما بين التشجع و التراجع حيث انها تملك كثير من الامتيازات لكن الضغوطات الخارجية التي تفرضها عليها الدول الأوروبية أثرت على عدم انضمامها
- (5) رغم أن السياسة الخارجية التركية منذ مجيء حزب العدالة و التنمية الى الحكم قد تطورت من خلال انفتاحها على الدول الاخرى باتباع مبدأ تصفير المشكلات الى أن هذا المبدأ لم ينجح تماما مما دفع اردوغان إلى رغبته في التخلي عنه و التوجه الى سياسة تستند على الواقعية
- (6) سعي كل من الوم أ و روسيا إعطاء تركيا دور عسكري في منطقة المتوسط في حالة استمرار الانقلاب الأمني في المنطقة خدمة لمصالحهما
- (7) ظهور بوادر و تحديات جديدة مع وصول ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية و توتر العلاقات مؤخرا بين تركيا و أمريكا
- (8) محاولة روسيا تطوير العلاقات مع تركيا من أجل الحد من التطرف في دول المجاورة لروسيا مثل أذربيجان و أرمينيا لخفض التوتر بينهما
- (9) تعبر الأزمة السورية من أهم الأزمات الأمنية المحيطة بتركيا و التي أدت الى احداث تحولات على مستوى السياسة الخارجية التركية
- (10) تأثير المشكل الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية على الوضع الاقتصادي لتركيا و الذي ادى الى انهيار العملة التركية و حدوث أزمة اقتصادية
- (11) عمل أردوغان التدريجي إلى إتباع نظام رئاسي بالكامل هذا ما سيمنحه صلاحيات أكبر للسيطرة على السياستين الداخلية و الخارجية
- (12) رغبة أردوغان التوجه إلى دول بديلة عن الولايات المتحدة الامريكية كروسيا و الصين و إيران لمواجهة فراغها الاقتصادي

- 13) مسار السياسة الخارجية التركية غير ثابت و يغلب عليه طابع المصلحة المشتركة حيث أن تركيا تغير مواقفها وفقا لتغير مصالحها مع الدول .
- 14) تراجع نسبي للنفوذ التركي في منطقة المتوسط و ذلك راجع الى ما تواجهه حاليا من تحديات و ضغوطات خارجية
- 15) رغم توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و تركيا في الفترة الأخيرة الا أن القطيعة بين الطرفين غير ممكنة كون تركيا عضو مهم في حلف الناتو
- 16) عمل تركيا الى التدخل العسكري من أجل مواجهة حزب العمال الكردستاني و الاتحاد الديمقراطي
- 17) العمل على الانضمام الى مجموعات اقتصادية صغيرة كالبريكس كبديل عن الاتحاد الأوروبي
- 18) توجه تركيا الى سياسة ديكتاتورية مؤخرا لما شهدته من أشكال قمع للحريات وهذا ما يبرز في أعمال الاعتقالات للمعارضة التركية خصوصا بعد انقلاب جويلية 2016 الفاشل
- 19) توجه أردوغان إلى إجراء تعديلات دستورية تخدم مصالحه خاصة على مستوى السياسة الخارجية من خلال التوجه الى اتباع نظام رئاسي شامل تكون فيه السياسة الخارجية تابعة للوزارة الخارجية و هذا ما يؤهله الى احكام كلا السياستين الخارجية و الداخلية في قبضته
- 20) أطماع أردوغان في إعادة أمجاد الدولة العثمانية من خلال ارساء فكر الاخوان المسلمين في الدول العربية

باللغة العربية :

1. الكتب

1. أبو جودة الياس ، الأمن البشري وسيادة الدول ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 ، 2008.
2. البخيت معروف ، الدور التركي و المتغيرات الاقليمية ، الاردن، 2010.
3. البرهان أحمد سليم ، الاستراتيجية الامريكية في المنطقة مشرع الشرق الاوسط الكبير، قطر ، 2004.
4. العايب خير الدين ، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1995.
5. بيلس جون ، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (الامارات:مركز الخليج للأبحاث، 2004.
6. خي ناصيف ، الوطن العربي و تركيا في استراتيجيات القوى العظمى حوار مستقبلي، 1995،
7. ذيابسبيتان سمير ، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، ط1، الجنادرية للنشر و التوزيع، 2012.
8. روسكن مايكل وآخرون ، مقدمة في العلوم السياسية ،تر : محمد صفوت ،(د من):دار الفجر للنشر والتوزيع.
9. طشطوش هايل عبد المولى ، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012.
10. كامل محمد تامر و نبيل محمد سليم ، العلاقات التركية الامريكية و الشرق الاوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، دبي ، 2004.

11. لقمان عمر محمود أحمد ، تركيا في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة: دراسة في موقف تركيا من حرب العراق 2003 ،الموصل: دار ابن الأثير للطباعة و النشر، 2007.

II. المقالات

1. بهنان حنا عزو ، " قضية حزب العمال الكردستاني و انعكاساته على العلاقاتالتركية العراقية 1984-2007"، جامعة الموصل .
2. حربي سليمان عبد الله ، " مفهوم الامن : مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الاطر) "، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ع 19، 2008.
3. خطير نعيمة ، " الامن مفهوم مطاطي في العلاقات الدولية"،جامعة الجزائر
4. سكري احمد مجدي ، "ازمة العلاقات التركية الاوروبية بين غياب الفاعلية و اعتبارات المصالح " ، مجلة شؤون عربية ، ع 152 .
5. شعبان حمدي ، " الهجرة الغير شرعية (الضرورة والحاجة)"،مركز الاعلام الأمني،جامعة القاهرة.
6. طلال حسين مقلد ، " تركيا و الاتحاد الاوروبي بين العضوية و الشراكة " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، ع 1 ، 2010.
7. عدوي محمد أحمد علي ، " الأمن الإنساني و منظومة حقوق الانسان"، قسم العلوم السياسية و الادارة العامة،جامعة أسبوط.
8. فريجة احمد ،"الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"،دفاثر السياسة و القانون ، ع 14،جانفي2016.
9. كبابي صليحة ،" الدراسات الامنية بين الاتجاهين التقليدي و الحديث"،ع38، ديسمبر 2012

10. ماجد شيماء ،"مستقبل الدور التركي في الشرق الاوسط : السيناريوهات المتوقعة و محددات التحرك المصري " ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، ع 26،جانفي 2018.
11. وشنان امال و خشيب جلال ، " الكيان الموازي في تركيا (جماعة الخدمة) الجذور ، البنية ، الرؤية ، التنظيم " ، ادراك للدراسات و الاستشارات، 25 جويلية 2016 .

III . المواقع الالكترونية :

1. ابو سعدة محمد ،تركيا بعد الانتخابات : السيناريوهات و المسارات ، المتاح <https://eipss-eg.org/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8> بتاريخ 06/07/2018 على الساعة 38 :00
2. بوست تركيا ،تأثيرات اللاجئين السوريين على تركيا : اجتماعيا و اقتصاديا و امنيا و سياسيا ، المتاح بموقع <https://www.turkey-post.net/p-40178>، بتاريخ 03/07/2018 على الساعة 20 :1
3. جارش عادل،مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة ،المتاح بموقع <https://democraticac.de/?p=43831> بتاريخ 06/05/2018 على الساعة
4. جلال سلمى ،السياسة التركية حيال الازمة السورية " 2011 - 2017 " ، المتاح بموقع <https://democraticac.de/?p=47298> بتاريخ : 04/07/2018 على الساعة 46 :14

5. جمال منصر، تحول في مفهوم الأمن : من أمن الوسائل الى أمن الاهداف ،
المتاح بموقع <https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/515-2013-05-02-10-52-41>
بتاريخ 06/04/2018 على الساعة 00:52
6. الحاج سعيد ، الانقلاب الفاشل في تركيا...الاسباب و الانعكاسات، المتاح بموقع
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/7/18/>
بتاريخ 01/07/2018 على الساعة 03 : 22
7. الحاج سعيد ، محددات السياسة الخارجية التركية ازاء العراق، المتاح بموقع
<http://idraksy.net/turkish-foreign-policy-determinants-about-iraq/>
بتاريخ: 04/07/2018 على الساعة 20 : 15
8. الحاج سعيد ،السياسة الخارجية التركية اسباب التحول و افاق المستقبل ، المتاح
بموقع
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/1/12/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AD8>
بتاريخ: 04/07/2018 على الساعة 15:11
9. الحدابي الهام ،السياسة الخارجية التركية في ظل النظام الرئاسي الجديد (رؤى و
افاق مستقبلية)، المتاح بموقع <https://www.turkpress.co/node/34260>
بتاريخ : 04/07/2018 على الساعة 58 : 12
10. حسين علي و اخرون ، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ،المتاح بموقع
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/11/25/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A>
بتاريخ 14/06/2018 على الساعة 28 : 2
11. حوراني رشيد ،المسألة السورية بعد انقلاب تموز الفاشل في تركيا " ، المتاح
بموقع
http://www.syriainside.com/articles/111_%D8%A7%D9%84%D9

%85%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D%D8%AA%D8%B1%D

9، بتاريخ : 04/07/2018 على الساعة 58 : 14

12. دوغان جابر ، تحديات تواجه تركيا في الوقت الحاضر ، المتاح بموقع

http://www.turkpress.co/node/16784 بتاريخ 20/06/2018 على

الساعة 08 : 17

13. زعبي عاكف ، أبعاد الأمن الغذائي و متطلباته ، المتاح بموقع

http://www.alghad.com/articles/52443 بتاريخ 06:/05/2018 على الساعة

17 : 46

14. شبوط محمد غسان ، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الاوسط : العراق

نموذجاً ، المتاح بموقع

https://democraticac.de/?p=44244 ، بتاريخ 04/07/2018 على الساعة

14 08

15. صادق عزيز لطيف ، العلاقات الامريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة و

التنمية (2011 - 2003) ، المتاح بموقع

http://elibrary.medi.u.edu.my/books/2014/MEDIU6133.pdf بتاريخ

25/06/2018 على الساعة 43 : 15

16. صاوي عبد الحافظ ، الاقتصاد التركي و مواجهة التحديات ، المتاح بموقع

https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/10/12/%D8%A7%D9

%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-

%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%%D8%AA

1- بتاريخ 01/07/2018 على الساعة 43 : 20

17. صباح دبلي ، الاستراتيجية التركية في مواجهة خطر داعش داخليا و خارجيا ،

المتاح بموقع

https://www.dailysabah.com/arabic/politics/2016/05/27/turkeys-

strategies-to-facing-danger-of-daesh-terror بتاريخ 20/06/2018

على الساعة 14 :48

18. طاهر رانية ،الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي ،المتاح بموقع

<http://rouyaturkiyyah.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88>

%D ،بتاريخ : 04/07/2018 على الساعة 16 : 17

19. عبد المجيد احمد فاطمة عصام ، أثر انتهاء الحرب الباردة في نظرية العلاقات

الدولية، المتاح بموقع <https://democraticac.de/?p=34754> بتاريخ /12:

05/2018 على الساعة 16: 31

20. يشيلطاش مراد و تيلي اسماعيل نعمان ،السياسة الخارجية التركية في ظل

التحولات الاقليمية، المتاح بموقع

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/12/20131216103333>

0 بتاريخ : 04/07/2018 على الساعة 11:12

باللغة الأجنبية :

21. crimemuseum, **Terrorism**, Accessed : 06/05/2018, at

19:46 <https://www.crimemuseum.org/crime-library/terrorism/>

22. Norman Myers, "Environmental Security(GUEST ESSAY)",

Accessed : 09/05/2018, at

17:28 http://www.cengage.com/resource_uploads/static_resources/0495015989/12901/mili15_essay_myers_security.pdf

1. Buzan Barry, **People, States and Fear : an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold**
2. **War Era**, London, Harvester Wheatsheaf, 1991.
3. Gul abdullah, **horizon of turkish foreign policy in the new country**,2007.
4. herbert m howe –ambiguous order : military forces in african states .m s a :Lynne Rienner,2001.
5. Shena Salim: «L'orientalisme latent de l'école de copenhagen la sécurité sociétale appliquée au cas français».
6. Sylvie ZEKIC, **Approche criminologique du concept de crime organisé**, Mémoire D.E.A, Univ. de Nantes, 1999.

الفهرس

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
	الشكر	1
	الاهداء	2
01	مقدمة	3
07	الفصل الاول : الاطار النظري و المفاهيمي للتهديد و الامن	4
08	المبحث الأول : تصنيف مفهوم الامن حسب المفهوم التقليدي و حسب المفهوم الجديد - بعد الحرب الباردة	5
18	المبحث الثاني : ابعاد الامن حسب المفهوم الجديد	6
25	المبحث الثالث : مفهوم التهديد و انواعه	7
37	الفصل الثاني : البعد الامني في تركيا في فترة 2001 - 2017	8
38	المبحث الاول: التحديات الأمنية الداخلية و الخارجية	9
58	المبحث الثاني : اثر حزب العدالة و التنمية على السياسة الخارجية التركية	10
72	المبحث الثالث : افاق و مستقبل السياسة الخارجية التركية	11
77	خاتمة	12
80	قائمة المراجع	13
87	الفهرس	14

